جامعة محمد بوضياف *المسيلة*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

إعداد الطالب:

صدام شالة

إشراف الأستاذة:

نوي نبيلة

تاريخ المناقشة: 2016/05/24

اللجنة المناقشة:

– مير أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
– نوي نبيلة	أستاذة محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
– قرواط يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية:

2016 – 2015

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم أهدي هذا العمل المتواضع إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ووهبني إياها لتكون حافزي ومصدر قوتي وإلى أبي الذي كرس حياته ليهب لي حياتي وإلى جدي الذي رباني وإلى من تعبت وصبرت من أجل إتمام هذا العمل زوجتي العزيزة، وإلى إخوتي الثلاث"طارق،صغير،لوناس"وأختي وكل أفراد عائلتي وإلى كل من عائلة شالة و بلعزوق وفار وغجاتي وإلى جميع أهل قريتي بني لعلام ولا ننسى أصدقائي وزملائي وزميلاتي في الدراسة وأهدي هذا العمل إلى المرحومة الغالية جدتي التي إنتظرت كثيرا هذا اليوم عسى الله ان يرحمها ويجعلها من أهل الجنة، كما لاننسى كل أساتذتي من السنة الاولى إبتدائي حتى الثانية مساتر، وإلى كل من يعرفني من بعيد أو من قريب ومن أحببت في الله خاصة" وليد،سمير،موسى،هشام،زين عبيدين،بلقاسم،عمار،مقران،بلال....،مروان،محمد، يعقوب،حكيم،التومي،أمين،أية،علاء الدين، ادم،دعاء،هاجر،عنتر.

وأرجو المعذرة لمن لم أذكر إسمه.

والحمد والشكر لله

شـــكـر وتقدير

{ لَئِنْ شَكَرْتُم لَأَزِيدنَكُمْ }

الأية7, سورة إبراهيم.

نحمد الله عز وجل الذي أصبغ علينا نعمه ظاهرا

وباطنا ووفقنا في إتمام عملنا هذا, ونتقدم بجزيل الشكر

إلى الأستاذة المشرفة الأستاذة المحترمة– نوي نبيلة–

التي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها وتوجيهاتها

القيمة, كما نشكر اللجنة على قبولها مناقشة بحثنا هذا

ونخص أيضا بالشكر رئيس القسم والطاقم الإداري

ولا ننسى أيضا كافة أساتذة قسم علوم التسيير

فعسى جهدهم فينا يثمر, كما نشكر كل من ساعدنا

في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IIII -IV
فهرس الأشكال	VII -IX
فهرس الملاحق	X
مقدمة	أ...د
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية البشرية	01
تمهيـــــــد	02
المبحث الأول: :مدخل مفاهيمي للتنمية البشرية	03
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية البشرية	03
المطلب الثاني: مفهوم التنمية البشرية	05
المطلب الثالث: أهداف التنمية البشرية وغاياتها	07
المبحث الثاني: مبادئ ومحاور التنمية البشرية	08
المطلب الأول: مبادئ التنمية البشرية	08
المطلب الثاني: محاور التنمية البشرية	11
المبحث الثالث: عرض مؤشرات التنمية البشرية	13
المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية IDH	14
المطلب الثاني: دليل الفقر البشري IPH	16
المطلب الثالث: دليل التنمية حسب الجنس IDH	16
المطلب الرابع: مقياس تمكين المرأة IPF	20
خلاصة الفصل	23

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي إلى الحكم الراشد	25
تمهيـــــــد	25
المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد	26
المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور الحكم الراشد	26
المطلب الثاني: التعريف بالحكم الراشد، ومؤشرات قياسه	31
المطلب الثالث: آليات الحكم الراشد	37
المبحث الثاني: عناصر الحكم الراشد:	40
المطلب الأول: الدولة والمؤسسات الرسمية	40
المطلب الثاني: القطاع الخاص	45
المطلب الثالث: المجتمع المدني	47
المبحث الثالث: علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية	51
المطلب الأول: غياب الحكم الراشد سبب فشل النتائج التنموية	51
المطلب الثاني: أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية	52
خاتمة الفصل	53
الفصل الثالث: أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر	55
تمهيـــــــد	55
المبحث الأول: واقع التنمية البشرية في الجزائر	56
المطلب الأول: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014	56
المطلب الثاني: تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011	58
المطلب الثالث: تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس خلال الفترة 2000 – 2014	60

المبحث الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر	62
المطلب الأول: تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر الصادرة عن البنك الدولي	62
المطلب الثاني: تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014	63
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014	65
المطلب الأول: رسم لوحة الانتشار	65
المطلب الثاني: معامل الارتباط	66
المطلب الثالث : ايجاد معادلة الانحدار البسيط	67
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	72
الملاحق	76
قائمة المراجع	79

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	تطور نظام الحكم الراشد	30
2.2	عناصر الحكم الراشد	39
1.3	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).	57
2.3	تطور المؤشرات الجزئية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر	58
3.3	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	59
4.3	تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس	60
5.3	الجزائر ومؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي	63
6.3	الجزائر ومؤشر الفساد (CPI)	64
7.3	لوحة الانتشار	66

فهرس الجداول

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
1-1	حساب دليل العمر المتوقع للذكور والإناث	17
2-1	حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي	18
3-1	حساب دليل التعليم عند الاناث والذكور	18
4-1	حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي	19
5-1	حساب دليل الدخل عند الذكور والاناث	19
6-1	حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي	20
7-1	الحصة البرلمانية للذكور والإناث	21
8-1	حصة المشاركة الاقتصادية للذكور والاناث	22
1.2	نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للحكم الراشد	34
2.2	مؤشرات البنك الدولي لقياس الحكم الراشد	37
3.2	أدوار منظمات المجتمع المدني	49
1.3	تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH) خلال الفترة (2000-2014).	56
2.3	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	59
3.3	تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس	60
4.3	الجزائر ومؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي	62

5.3	الجزائر ومؤشر الفساد (CPI) خلال الفترة 2000- 2014	63
6.3	حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع و المتغير المستقل	66
7.3	نتائج صلاحية نموذج الدراسة	68

مقدمة

تعتبر التنمية البشرية الهدف الأساسي لعملية التنمية. وقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا مهما في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ 1990.كما أكد "إعلان الأمم المتحدة للألفية" والذي يتضمن الأهداف التنموية للألفية على ضرورة التركيز على التنمية البشرية كمحور أساسي لأية سياسة تنموية.

ولكن رغم الجهود المبذولة والموارد المالية الضخمة المخصصة من معظم الدول ومنها الجزائر من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية، إلا أن ذلك أضحى مشكلة القرن لسوء إستخدام وتوزيع تلك الموارد ونقص الشفافية والكفاءة في الادارة العامة للموارد المالية، ولعل الحل الانسب الذي تراهن عليه اغلب الدول هو ارساء مبادئ الحكم الراشد من اجل الحد من الفقر و تحقيق التنمية البشرية التي تسعى جميع الدول لتحقيقها.

وتزداد أهمية الحكم الراشد بالنسبة للبلدان التي تعتمد على إيرادات الموارد الطبيعة خاصة النفط، لتمويل برامج التنمية – على غرار الجزائر– ذلك أن الحكم الراشد هو الضامن لكفاءة استخدام هذه الإيرادات لتحقيق أهداف التنمية البشرية.

– إشكالية البحث

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

– ما أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما واقع التنمية البشرية في الجزائر بعد المبالغ الضخمة المنفقة من خلال البرامج التنموية؟

– ما مدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد في الجزائر؟

– فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

– عرفت مؤشرات التنمية البشرية تطورا ايجابيا خلال الفترة 2000–2014؟

– مؤشرات الحكم الراشد ضعيفة في الجزائر؟

– أثر ضعف تطبيق مبادئ الحكم الراشد في الجزائر سلبا على تحقيق مؤشرات جيدة للتنمية البشرية؟

– أهداف البحث

نحاول من خلال هذا البحث التوصل إلى الأهداف التالية:

– توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد والتنمية البشرية؛

– معرفة واقع التنمية البشرية في الجزائر؛

–إبراز أهمية الالتزام بمبادئ الحكم الراشد لتحقيق التنمية البشرية؛

– معرفة مدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد في الجزائر؛

–تبيان علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية في الجزائر.

– أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في تحقيق التنمية البشرية، حيث أن العديد من الدول خصصت مبالغ وموارد مالية ضخمة لكن مؤشرات التنمية البشرية فيها لا تتناسب مع الأموال المنفقة على غرار الجزائر، مما يجعلنا نبحث في الأسباب الحقيقية من خلال إبراز أهمية الحكم الراشد باعتباره الحلقة المفقودة في عملية التنمية .

– منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على وصف المشكلة وتحليلها للوصول إلى النتائج، كما سنستخدم أسلوب دراسة حالة الجزائر. أما البيانات الخاصة بـمؤشرات التنمية البشرية فسيتم الحصول عليها من تقارير التنمية البشرية السنوية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أما مؤشرات الحكم الراشد فسيتم الحصول عليها من موقع البنك الدولي. واثبات العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية البشرية يكون باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

– الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

– دراسة للباحث جاري فاتح بعنوان *__الإصلاحات الاقتصادية بجيليها__* وهي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2010 شملت جزءا تناول فيه الحوكمة وأثرها على التنمية، كما تطرق فيها لظاهرة الفساد في الجزائر؛

–دراسة صادرة عن البنك الدولي سنة 2004 تحت عنوان * **التمكين والحد من الفقر– الوسائل والحلول التطبيقية*** أكدت الدراسة على ضرورة تمكين الفقراء ، وتبني مفهوم الحوكمة كأسلوب جديد للحد من الفقر؛

–دراسة حبو فؤاد، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، بعنوان *__التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر__*. تطرق في جزء منها إلى أبعاد وأهداف التنمية في إطار الحكم الراشد؛ ومن أهم النتائج التي توصل إليها، ضرورة إرساء مرتكزات الحكم الراشد لإرساء أسس التنمية في الجزائر.

–دراسة شعبان فرج وهي أطروحة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية تحت عنوان *__الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر 2000–2010__* * تناولت الدراسة مفاهيم الحكم الراشد وعلاقته بالحد من الفقر؛ من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تصنيف الجزائر في المراتب الأخيرة في مؤشرات الحكم الراشد خلال فترة الدراسة، كما توصلت إلى أن أوجه ضعف الحكم وانتشار الفساد يحرم الفقراء من نصيبهم من الموارد، مما يقلل من كفاءة وفعالية البرامج التنموية.

وتمتاز دراستنا عن الدراسات السابقة بكونها دراسة قياسية – وليست فقط نظرية– لأثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر.

– خطة البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية:

- **الفصل الأول**: نتناول من خلاله أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية البشرية من حيث تطور المفهوم ومؤشرات القياس وغيرها من العناصر الأخرى؛
- **الفصل الثاني**:يتم التطرق فيه الى تعريف الحكم الراشد، مبادئه ومؤشرات قياسه وعلاقته بالحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية نظريا؛
- **الفصل الثالث**:يتضمن دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2000-2014، لنختم الدراسة بأهم النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية البشرية.

يعتبر موضوع التنمية البشرية من أحدث مواضيع الساعة، التي استحوذت على اهتمام وتفكير الكثيرين من المفكرين، فالثروة الحقيقية للدولة هم أفرادها، والغرض من التنمية البشرية هو تهيئة بيئة تمكن هؤلاء الأفراد من المساهمة الفعالة في القضايا المجتمعية.

لتحقيق التنمية البشرية لابد من الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته والاستثمار فيه من خلال الصحة والتعليم وتحسين مستويات المعيشة، التي تساعده في تحقيق تطورات في جميع المجالات وبالتالي تطوير رأس المال البشري الذي يساهم في تحقيق التنمية في البلد. فالعنصر البشري هو هدف التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه.

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى بعض الجوانب المرتبطة بالتنمية البشرية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للتنمية البشرية؛**
- **المبحث الثاني: مبادئ ومحاور التنمية البشرية؛**
- **المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية.**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية البشرية

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية، تعريفها وتحديد أهم أهدافها.

1-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

خلال سنوات الخمسينات من القرن الماضي لم تحض التنمية البشرية باهتمام كبير وكان التركيز كله منصب على النمو الاقتصادي. عرفت بداية الستينات من القرن الماضي تحولات هامة، حيث أدى تزايد أعداد الفقراء إلى التركيز على النمو الذي تصاحبه عدالة توزيع الدخل، واعتبار ذلك بالأهمية نفسها للكفاءة الاقتصادية. فتم بذلك إدخال اعتبارات المساواة الاجتماعية في القرارات الاقتصادية. وأصبح التركيز أكثر على محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل، وتحسين نوعية حياة البشر. فعرفت هذه المرحلة بـ" تنمية البشر".[1]

1-1-1 ظهور مصطلح التنمية البشرية

تنامى الوعي في العقد الاخير من القرن الماضي بقيمة الانسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي انعقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحديد مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، التنمية الاجتماعية، رفع مستوى المعيشة، تحسين نوعية الحياة ،لقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيسي في عملية التنمية هو الإنسان، ففرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطابات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم بأسره، خاصة في التسعينات كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المفهوم.[2]

1-1-2 تطور مفهوم التنمية البشرية

عرف مفهوم التنمية البشرية تطورا عبر عدة مراحل، وكان في كل مرحلة يعكس جملة من النقاشات، استخدام المفهوم في البداية كمرادف لـ" تنمية الموارد البشرية " أو " تنمية العنصر البشري "، ثم استعمل للتعبير عن "التنمية الاجتماعية " إلى أن استقر الرأي حاليا إلى استخدام تعبير " التنمية البشرية " بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .[3]

---

[1] إلياس بيضون، مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول، الأكاديمية العربية للعلوم، 2006، ص475.

[2] – برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 1990، ص 72. متوفرة على الموقع www.undp.org شوهد في يوم: 2016/03/10.

[3] – طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2007، ص86.

مما تقدم يمكن القول أن مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة فالنظريات الاقتصادية والفلسفية القديمة اهتمت بتنمية البشر بهدف تحقيق الرضا الاجتماعي بتوفر أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. [1]

في الستينات برزت مفاهيم العمالة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل وربط اللإنفاق على التعليم بالانفاق الاستثماري في المجتمع، حيث ترسخ الاعتقاد بأن زيادة الموارد المخصصة للبرامج التربوية تشكل استخدام فعال وعادل للاموال العامة. [2]

ومع بداية السبعينات التي شهد موجات كساد اقتصادي أثرت على الدول الصناعية ودول العالم الثالث وجاءت جهود التنمية مخيبة للآمال، فرغم ما أحرز من تقدم ملموس في ميادين كثيرة، إلا أن الفقر والمرض زاد انتشارا إضافة الى سوء توزيع الثروة الذي صاحبه سوء توزيع الرفاهية في العالم. [3]

تتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "SEERS" الذي يعتبر ان التنمية هي مكافحة مشاكل الفقر والبطالة واللامساوات في التوزيع، فإذا زادت حدة واحدة او اكثر من هذه المشاكل لا يمكن القول بوجود تنمية بشرية في تلك الدولة، حتى ولو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها. كما تتجسد هذه المرحلة في نموذج TODQRO" الذي يحدد فيه ثلاثة ابعاد رئيسية للتنمية البشرية :[4]

- إشباع الحاجات الاساسية؛
- احترام الذات؛
- حرية الاختيار.

نلاحظ من خلال هذه المرحلة أن مقولة "البشر هدف التنمية" قد اصبحت اكثر ترسخا، وإن بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية دون الاخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية والثقافية والترفيهية، غير أن هذا المسار الايجابي للفكر التنموي تغير في الثمانينات من خلال التأكيد على تقليص دور القطاع العام.

[1] – عثماني أنيسة، التنمية البشرية في الجزائر محاولة القياس والتحليل باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، مذكرة ماجستير،جامعة سطيف، 2009.

[2] – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الاولى، 2008، ص48.

[3] – المرجع نفسه، ص48.

[4] –عثمان محمد غنيم ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها –دار الصفاء والنشر والتوزيع – عمان، الأردن، ص20.

فظهر بذلك تياران مختلفان في النظرة إلى التنمية البشرية: [1]

– **التيار الأول**: تبناه صندوق النقد الدولي الذي ركز على النمو الاقتصادي أساسا

– **التيار الثاني**: تبناه برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي يركز اهتمامه بالبشر اولا في العملية التنموية.

تبلور مفهوم التنمية البشرية بشكل عام بعد التسعينات مع إصدار سلسلة تقارير سنوية للتنمية البشرية من قبل برنامج الامم المتحدة الإنمائي، وفي كل تقرير يتم إدماج مفاهيم جديدة للتنمية البشرية. [2]

مما سبق يتضح جليا ان مصطلح التنمية البشرية عرف عدة تطورات، إلا أن مضمونه الاصلي بقي نفسه حيث انه يعتبر الانسان كغاية ووسيلة للتنمية، أي أن الانسان هو مصدر التنمية وذلك من خلال الاهتمام به، بتوفير متطلبات حياة كريمة من تعليم، صحة تغذية وغيرها من الاحتياجات. [3]

1–2 مفهوم التنمية البشرية

تعبتر التنمية البشرية وسيلة لضمان رخاء المجتمع، وتعبر عن عملية توسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان بإعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها. [4]

إن مفهوم التنمية تعني تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الإقتصادية والسياسية وطبقاته الإجتماعية وإتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية. [5]

أما التنمية البشرية حسب **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** فتعرف بأنها:

" عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. رغم أن هذه الخيارات تتغير بإستمرار إلا أنه من الناحية العملية تبين أن جميع مستويات التنمية تركز على خيارات الإنسان الثلاثة وهي: [6]

– أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل والأمراض؛

---

[1]– حامد عامر، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، الطبعة الاولى، بيروت، 2004، ص46.

[2]– المرجع نفسه ، ص46.

[3]– عثمان محمد غنيم ماجد أبو زنط، مرجع سابق، ص23.

[4]–حسين عبد الحميد رشوان، التنمية اجتماعيا: ثقافيا، اقتصاديا ، سياسيا، اداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندري، 1998، ص8.

[5]– محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة، دار النشر والتوزيع 2009، عمان، ص35.

[6]– برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010، ص82.

- إكتساب المعرفة؛

- الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

كما أن هناك خيارات أخرى منها : الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان وإحترام الإنسان لذاته .

تقر الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأن الإنسان هو المحور لسيرورة التنمية وأن السياسات التنموية يجب أن تجعل من الكائن الإنساني المشارك الأساسي في عملية التنمية والمستفيد الاول منها، وتقر بأن إيجاد الشروط المساعدة على تنمية الشعوب والافراد هو المسؤولية الاولى للحكومات كما أنها تدرك أن الجهود العالمية المبذولة من أجل تطوير الإلتزام بحقوق الإنسان والدفاع عنها لابد أن تتلازم مع جهود مماثلة من أجل إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد. [1]

وفي تقرير "مبادرة من أجل التغيير " عرّف جيمس سبيث المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية على النحو التالي : [2]

" التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب بل توزيع العائدات بشكب عادل أيضا وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتأهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لصالح الفقراء والطبيعة وتوفير فرص العمل ، كما أنها تشدد عل النمو الذي يولد فرص عمل جديدة مع المحافظة على البيئة

أما من حيث أبعاد التنمية البشرية، فقد تم تحديد بعدين: [3]

- البعد الأول يهتم بتنمية قدرات الإنسان الصحية والعقلية والمعرفية ...الخ.

- البعد الثاني يهتم بإستثمار الموارد في الأنشطة الإقتصادية التي تولد الثروة لتنمية القدرات البشرية عن طريق الإهتمام بتطوير الهياكل والبيئة المؤسساتية التي تتيح المشاركة الفعالة لمختلف أفراد المجتمع.

[1]– برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، نفس المرجع، ص82.

[2]– نفس المرجع، ص19.

[3]– عثمان محمد غنيم ماجد ابو زنط، مرجع سابق، ص22.

1-3 أهداف التنمية البشرية وغايتها

تبنت الأمم المتحدة سنة 2000 مجموعة من الأهداف أو ما يعرف بأهداف الألفية الإنمائية، تحوي ثمانية أهداف. وتجدر الإشارة إلى أنه يندرج ضمن كل هدف مجموعة من الغايات. وتتمثل أهداف الألفية الإنمائية فيما يلي:[1]

الهدف الأول : إستئصال الفقر والجوع الشديدين .

الغاية الأولى: بين 1995 – 2015 إنقاص الذين يقل دخلهم عمّا يعادل دولار واحد في اليوم.

الهدف الثاني : تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل.

الغاية الثانية: ضمان التعليم للاطفال في كل مكان.

الهدف الثالث : المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

الغاية الثالثة: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي وفي جميع مستويات التعليم.

الهدف الرابع: تخفيض وفيات الأطفال.

الغاية الرابعة: تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة.

الغاية الخامسة: تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع .

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) ومتابعة طرق مكافحته والملاريا وأمراض أخرى.

الغاية السادسة: وقف إنتشار فيروس الإيدز ومتابعة طرق مكافحته .

الغاية السابعة: وقف نهائي لانتشار الملاريا وأمراض رئيسية أخرى ومتابعتها.

[1]– برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014، ص89.

الهدف السابع: ضمان الإستدامة البيئية وهذا ما يستلزم تحقيق أنماط تنموية مستدامة والمحافضة على الطاقة الإنتاجية للمنظومات البيئية خدمة للأجيال القادمة .

الغاية الثامنة: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد.

الغاية التاسعة: إنقاص نسبة المحرومين من مياه الشرب إلى النصف .

الغاية العاشرة: بحلول عام 2020: تحيق تحسين هام في حياة ما لا يقل عن مائة مليون من القاطنين في الأحياء الفقيرة المكتظة .

الهدف الثامن : تعهدت كل الدول الأعضاء البالغ عددها 189 أن تحقق بحلول عام 2014

– زيادة التطوير لنظام مالي وتجاري منفتح وغير تمييزي كما يتضمن هذا النظام الإلتزام بالحكم الصالح والتنمية قطريا ودوليا .

– معالجة الإحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نموا، وضمان فرصا لتصدير منتجاتهم من دون حصص نسبية أو تعريفات جمركية، وتعزيز التخفيف من أعباء الدين عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والغاء الدين الثنائي الرسمي وتقدير مساعدات انماء رسمية اكثر من البلدان الملتزمة بتخفيض الفقر.

– معالجة الا حتياجات الخاصة بالبلدان النامية الصغيرة .

– التعاون على نحو شامل فيما يتعلق بديون الدول النامية.

– التعاون مع البلدان النامية لتطوير مجالات عمل لائقة ومنتجة للشباب .

– التعاون مع شركات الصيدلة لتامين غرض الحصول على العقاقير الضرورية في البلدان النامية باسعار يمكن تحملها.

– التعاون مع القطاع الخاص لتوفير التقنيات الجديدة لا سيما في مجال تقنيات المعلومات والإتصال[1].

[1]- نفس المرجع ، ص 91.

المبحث الثاني: مبادئ ومحاور التنمية البشرية

يعتمد دليل التنمية البشرية على مجموعة من المبادئ، ويمكن ذكر بعض المبادئ الأساسية :

2-1 مبادئ التنمية البشرية

يعتمد دليل التنمية البشرية على مؤشرات كمية للقياس هي" الدخل، التعليم، الصحة "، ولكن لوحظ أن هذه المؤشرات الكمية غير كافية، حيث من الضروري الاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية وفي المقدمة منها " التمكين، الإنصاف، الاستدامة " أي العناصر المرتبطة بمقومات حرية الإنسان في عيش الحياة الكريمة التي ينشدها وفي مقدمتها الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، البيئة، الرفاه، مشاركة المرأة .....إلخ ٠ نوضح هذه المبادئ فيما يلي[1]

أولا: الإنصاف

يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية، باعتبار احد مكوناتها الأكثر أهمية ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة، ففي حين تركز التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة من تعليم وصحة وتطوير المهارت، يركز مبدأ الإنصاف على المساواة في توسيع الخيارات بين الأفراد أي:

أ٠ الإنصاف في الحصول على التعليم سوءا بين الفقير والغني أو المرأة والرجل، الكبير والصغير؛

ب٠ الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للجميع؛

ج٠ الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات؛

د٠ الإنصاف في توفير الحرية السياسية٠

ثانيا: التمكين

إن قاطر التنمية البشرية هم الأفراد، و بالتالي مشاركة هؤلاء الأفراد فعالة في إدارة شؤون مجتمعهم وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس فرصة كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، ومشاركة الأفراد في التنمية تكون عن طرق المشاركة في اتخاذ مختلف القرارات وهذا عن طرق تمكينهم من التعبير عن مختلف مشاكلهم وكذا آرائهم وهذه المشاركة تسمح لهم بالوصول إلى خيارات أوسع وذلك من خلال تحقيق شرطي الديمقراطية والحرية السياسية.

كان عنوان تقرير التنمية البشرية العالمي في عام 1995 " التمكين " وقد أشار إلى أن الحرية البشرية أساسية للتنمية البشرية ويجب أن يكون الناس أحرارا في ممارسة خياراتهم في ظل أسواق سليمة ويجب أن يكون لديهم صوت

[1]– طارق السيد، مرجع سابق ، ص86.

حاسم في رسم الأطر السياسية، كما أشار إلى ضرورة قيام " الحريات السياسية " من خلال مؤشرات مثل المشاركة تشكيل الأحزاب، النقابات، المنظمات الأهلية الاختيار ... إلخ[1].

يقول في هذا الصدد **ليرنر**:[2]

"إن المجتمع التقليدي يعتبر عكس المجتمع الحديث، ومن ثم فانه أصبح شائعا أن الاختلافات الأساسية بين المجتمعات التقليدية والحديثة إنما يرجع إلى مدى كثافة المشاركة. ففي المجتمعات الأكثر تصنيعا وثروة يزداد عدد الأفراد اللذين يشاركون في شؤون مجتمعهم أكثر من الأفراد في المجتمعات الأقل نموا.

تعرف المشاركة على أنها: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع".[3]

ثالثا: الاستدامة

تعتبر الاستدامة من أهم أبعاد التنمية البشرية، فالتنمية البشرية المستدامة تتركز على توسيع خيارات الأفراد الحالية دون تعريض خيارات الأجيال المستقبلية للخطر، "وتركز معظم تعريفات التنمية المستدامة على فكر مفادها أن الإمكانات المتاحة للناس في المستقبل يجب ألا تختلف عن الإمكانات المتاحة للناس اليوم ". كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، وقد تمت الإشارة إليها بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987. شكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1983 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج. وهناك صنفين من التعاريف للتنمية البشرية المستدامة:[4]

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة، نذكر منها:

أ. التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار؛

ب. التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.

الصنف الثاني فهي تمثل تعاريف أكثر شمولا ومنها:

أ. التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتهم.

ب. تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة و متناغمة تعنى بتحسين نوعية الحياة و حماية النظام الحيوي.

إلا أن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أعتبر التنمية البشرية المستدامة على أنها: "نموذج لتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدرتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف في جميع

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005، ص75.

[2] طارق السيد، مرجع سبق ذكره، ص، 251.

[3] – سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية،ص،109.

[4] رواء زكي يونس طويل، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار زهري للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص79.

المجالات، وهو يحمى أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل". [1]

2-2 محاور التنمية البشرية

تركز التنمية البشرية على عدة محاور هامة ومتداخلة أهمها:

أولا: التعليم

إن مسألة مطالب المجتمعات في الدول المتقدمة والنامية بتوجيه جهود التربية والتعليم نحو التنمية البشرية أصبحت مسألة مهمة وتشغل بال المخططين التربويين والإقتصاديين بإعتبار أن التربية وقضايا التعليم تشكل الأساس لمعالجة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وهي قضية تتطلب تخطيط وبناء تنمية بشرية عالية وشاملة. ويمكن تعريف التعليم بمعناه الواسع على أنه كل أنواع التعليم الإنساني وبمعناه الضيق العملية التي تجري في المؤسسات المتخصصة تسمى المدارس وهي بلا شك أهم أنواع تطوير المورد البشري من أوجه عديدة. [2]

تتجلى أهمية التعليم في إطار التنمية البشرية في مايلي:

- يرفع التعليم من مستوى الانتاجية في الاقتصاد ويحسن الدخل القومي والفردي؛
- يخفض مستوى الفقر؛
- يعد وسيلة للحركة الاجتماعية؛
- يؤدي التعليم الى تحقيق المساواة. [3]

ثانيا: الصحة

لقد حضيت العلاقة بين الصحة والتنمية مؤخرا بإهتمام أكبر مما كانت عليه، فتحسين جودة الخدمات الصحية يعد مؤشرا هاما على تحقيق التنمية البشرية. [4]

تعتبر الخدمات الصحية عن نظام لتعزيز قدرات الفرد الجسمية والعقلية والنفسية من خلال توفير من خلال التغذية والرعاية الصحية وإمدادات مياه شرب آمنة إلى جانب شبكة من نظم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية،

[1] – رعد سامي عبد الرزاق التميمي ،مرجع سبق ، ص63.
[2] – رواء زكي يونس طويل، مرجع سابق ، ص،82.
[3] – نائل عبد الحفيظ العواملة، ادارة التنمية (الاسس، النظريات، التطبيقات العملية)، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، الاردن، 2010، ص186.
[4] – فريد توفيق نصيرات، ادارة منظمات الرعاية الصحية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص162.

ويكون هذا مشروط بتمكين الناس من الوصول إلى الخدمات الصحية في الريف أو الحضر وزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة. لابد من الاشارة إلى ان الصحة تعمل جنب إلى جنب مع التعليم فالإستثمارات في الصحة والتعليم تساهم في الاقتصاد الذي يغذي التنمية البشرية، حيث ان التعليم والصحة والتغذية والمياه والنظام الصحي تكمل بعضها البعض في الاستثمار في أي مجال منها يساهم في تحقيق نتائج افضل في المجالات الاخرى.[1]

يتم الحكم على مدى توفير مجتمع ما على خدمات صحية جيدة ومن ثم ضمان صحة جيدة للافراد من خلال عدد من المؤشرات التي تم تطويرها من قبل برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية، اهمها: مؤشرات متوسط العمر المتوقع عند الولادة مؤشر نسبة الانفاق عللى خدمات صحية الى ناتج محلي ومعدل الوفيات ...الخ .[2]

ثالثا: البيئة

يعتبر عنصر البيئة من اهم عناصر التنمية البشرية كما تبين لنا سابقا من خلال اهداف التنمية البشرية "الهدف السابع" حيث يتمثل هذا العنصر في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الامثل لها على اساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء استنزاف الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها بشكل كبير.

إن الارتباط بين التنمية البشرية والبيئة يظهر من خلال إيجاد التوازن بين حجم السكان وبين الموارد المتاحة، وبالتالي فهي العلاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان مستوى معيشي افضل للاجيال القادمة، الأمر الذي يتطلب ربط القضايا البيئة بالتنمية،. وقد ظهر مايعرف بالتنمية البشرية المستدامة كنتائج للمزج بين أعمال برنامج الامم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية ومنهج التنمية المستدامة الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة في ريو دي جانيرو عام 1992.[3]

[1] نائل عبد الحفيظ العواملة، مرجع سابق، ص188.

[2] فريد توفيق نصيرات، ادارة منظمات الرعاية الصحية، مرجع سابق، 163.

[3] محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، القاهرة، 294.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية

لقد نشرت تقارير التنمية منذ اول تقرير عام 1990 دليل التنمية البشرية كمقياس لهذه الاخيرة ومنذ ذلك الوقت تم تطوير مقاييس اخرى مكملة، ونذكر منها:[1]

- مؤشر التنمية البشرية IDH.
- دليل الفقر البشريIPH.
- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ISDH.
- مقياس التمكين الجنسي IPF.

حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي (PNUD) فقد صدر حوالي 21 تقرير خلال الفترة من عام 1990الى غاية 2012، ابتداء من التقرير الاول المتعلق بالمؤشرات الاساسية للتنمية البشرية الى غاية التقرير الأخير والمتعلق بالطاقة والبيئة.[2]

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديد مجموعة من المؤشرات المتممة والمكملة حيث تجاوزت 180 مؤشرا، نذكر منها: [3]

- مؤشر التنمية البشرية يتضمن 4 مؤشرات.
- مؤشر التنمية المرتبطبنوع الجنس ويضم 8 مؤشرات.
- مؤشر الفقر البشري ويضم 11مؤشرات .
- الطاقة والبيئة.
- مؤشرات اخرى.

هذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات توسع من امكانيات التحديد الدقيق لمستوى التنمية البشرية في اي بلد معين والتطور المحقق وكذا الافاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية.

[1]– يوسف قرشي والياس بن ساسي، التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،الملتقى الدولي، 09-10مارس 2004،ص،40.

[2]–موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، دليل التنمية البشرية، www.undp.org، 09 /2016/03، ص58.

[3]– حاند عامر، مرجع سابق ، ص58.

3-1 مؤشر التنمية البشرية IDH

مؤشر التنمية البشرية هو دليل مركب يهدف الى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية باستخدام سلم يتراوح ما بين القيمتين0 و1. يتألف مؤشر التنمية البشرية من ثلاث مؤشرات جزئية هي:[1]

- العمر المتوقع عند الولادة (عامل الصحة)؛
- معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس (عامل المعرفة)؛
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مستوى المعيشة).

قبل حساب دليل التنمية البشرية يتطلب الامر اعداد دليل لكل من هذه الابعاد، ولحساب هذه الدلائل (متوسط العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الاجمالي) تم اختيار قيم دنيا وقصوى (معلمات) لكل مؤشر أساسي.

يتم التعبير عن الاداء في كل بعد بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد من خلال تطبيق المعادلة التالية: يتم حساب دليل التنمية البشرية بمتوسط قيم الأبعاد الثلاثة.

- **دليل العمر المتوقع**: يقوم دليل العمر المتوقع بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة. ففي تركيا بلغ دليل العمر المتوقع 0.773.

- **دليل التعلم**: يقوم دليل التعليم بقياس الانجاز الذي تحققه دولة في كل من معادلات الالمام بالقرائة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا.

ويتم بعدها جمع القيمتين هين الدليلين بفرض اعداد دليل التعلم مع اعطاء ثلثي الاهمية للالمام بالقرائة والكتابة لدى البالغين(محوى الامية) والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الاجمالية، وفي مثال تركيا والتي بلغت معدلات محو الامية للبالغين 68.7 ونسبة الالتحاق فدرت بـ 87.4 سنة 2005 فان دليل التعلم لنفس العام يساوي 0.812.

[1]- يوسف قرشي والياس بن ساسي، مرجع سابق ، ص 51.

دليل محو الامية = $\frac{0-87.4}{0-100}$ =0.874

دليل نسب الالتحاق الاجمالية = $\frac{0-68.7}{0-100}$ =0.687

دليل التعليم =1/3(دليل نسب الا لتحاق الاجمالية) + 2/3 (دليل محو الامية لدى البالغين)

$$0.812=1(0.687)/3+(0.874)2/3$$

– حساب دليل النتائج المحلي الاجمالي: يتم حساب دليل الناتج المحلي الاجمالي باستخدام الناتج المحلي الاجمالي للفرد (بتعادل القوة الشرائية للدولار الامريكي). في تركيا التي بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد 8.407 دولار امريكي (بتعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي) عام 2005 فان دليل الناتج المحلي الاجمالي يساوي 0.740. تم حسابه كالتالي: [1]

دليل الناتج المحلي الاجمال= $\frac{\text{لوغارتم}(8.407)-\text{لوغارتم}(100)}{\text{لوغارتم}(40.000)-\text{لوغارتم}(100)} = 0.740$

حيث 40.000 دخل الفرد العالمي لسنة 2005.

دليل التنمية البشرية يتمثل في متوسط الا بعاد الثلاثة:

دليل التنمية البشرية– 1/3(دليل العمر المتوقع) +1/3(دليل التعلم) +1/3(دليل الناتج المحلي الاجمالي)

[1]- يوسف قرشي والياس بن ساسي، مرجع سابق ، ص، 77.

3-2-دليل الفقر البشري IPH:

-حساب الفقر البشري:

المعادلة الخاصة بحساب دليل الفقر البشري1هي:

دليل الفقر البشري p=1

التعليمات:

-p1- احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الاربعين(مضروبا بالمائة)1

-p2 –نسبة الامية لدى البالغين

—P3المستوى الغير المرجح للسكان المحرومين من الحصول على المياه محسن

-a-3

عينة حسابية بوليفيا

- %15.5 - P1
- %13.3- P2
- %11.39- P3

دليل الفقر البشري 1=[1/3(11.3+13.3+15.5)1/3]-1/3-13.

3-3- دليل التنمية حسب الجنسIDH:

بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الانجازات، يعمل دليل التنمية الجنسانية على تعديل متوسط الانجازات لابراز اوجه انعدام المساواة بين الرجال والنساء في النواحي التالية:[1]

-حياة مديدة وصحية : والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل.

-اكتساب المعرفة: الحرمان من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الامية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا.

[1]- تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق ، ص، 174.

– مستوى معيشة لائق: ويقاس بالدخل المقدر المكتسب (تعامل القدرة الشرائية بالدولار الامريكي)

ينطوي حساب دليل التنمية الجنسانية على ثلاث خطوات حيث يتم اولا حساب الدلائل المتعلقة بالاناث والذكور في كل من هذه الابعاد اوالنواحي وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمةالدنيا}}$$

ثانيا يتم جمع دلائل الاناث والذكور في كل بعد بطريقة تجاوزة الخلافات في الانجازات بين الرجال والنساء مما ينتج دليلا يشار اليه بسم الدليل الموزع بالتساوي. ويتم حساب ذلك ل وفقا للمعادلة العامةالتالية : نقيس نسبة عدم المساوات، كما هي موضحة في الجدول رقم (01).

نستخدم هذا المثال التوضيحي لحساب دليل التنمية الجنسانية في بيانات خاصة بدولة بوتسوانا .

– حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي

تتمثل الخطوة الاولى في حساب دوال منفصلة للانجازات المحققة في متوسط العمر المتوقع عند الاناث والذكور بالستخدام المعادلة العامة التالية لدلائل الابعاد.

الجدول رقم (1.1): حساب دليل العمر المتوقع للذكور والإناث

	الذكور	الاناث
العمر المتوقع	47.6 سنة	48.4 سنة
دليل العمر المتوقع	$0.419 = \frac{22.5 - 47.6}{22.5 - 82.5}$	$0.348 = \frac{27.5 - 48.4}{27.5 - 87.5}$

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ، ص 360.

حيث 47.6 يمثل العمر المتوقع للذكور.

و48.4 يمثل العمر المتوقع للنساء.

يتم بعد ذلك جمع دلائل الاناث والذكور لاعداد دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي عن طريق استخدام المعادلة العامة الخاصة بالدلائل الموزعة بالتساوي

الجدول رقم (2.1): حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي

	الذكور	الاناث
النسبة من السكان	0.496	0.504
دليل العمر المتوقع	0.419	0.348

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ، ص 360.

- حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

يتم اولا وبشكل مفصل اجراء حساب لدلائل معدل محو الامية لدى البالغين ومجموع نسب الاجمالية للالتحاق بالمدارس.

الجدول رقم (3.1): حساب دليل التعليم عند الاناث والذكور

	الذكور	الاناث
نسبة معدل الامية	%80.4	%81.8
دليل محو الامية للبالغين	0.804	0.818
نسبة الالتحاق الاجمالية	%69	%70.1
دليل نسب الالتحاق الاجمالية	0.690	0.701

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، ص173.

يتم ثانيا حساب دليل التعلم والذي يعطي ثلثي الاهمية لدليل محو الامية لدى البالغين وثلث الاهمية لنسب الالتحاق الاجمالية للاناث والذكورعلى حدى:

- دليل التعلم 2/3 (دليل نسب الالتحاق الاجمالية)+1/3(دليل محو الامية لدى البالغين)

- دليل تعليم الاناث: 2/3 (0.818)+1/3(0.701)=0.779

- دليل تعليم الذكور:2/3 (0.804)+1/3(0.690)=0.766

وأخيرا يتم جمع دليل تعليم الاناث والذكور لاعداد دليل التعليم الموزع بالتساوي:

الجدول رقم (4.1): حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

	الذكور	الا ناث
النسبة من السكان	0.496	0.504
دليل التعلم	0.766	0.779

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، ص173.

دليل التعليم بالتساوي=$\{[0.504(0.779) -1] + [0.496(0.766)-1]\}-1=0.773$

– حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي

أولا يتم تقدير الدخل المكتسب للذكور والاناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي) وبعد ذلك يتم حساب دليل الدخل لكل من الجنسين، اما بالنسبة لدليل التنمية البشرية فيتم تعديل الدخل حسب لوغاريتم الدخل المقدر المكتسب.

$$\text{دليل الدخل} = \boldsymbol{x} = \frac{\text{لوغارتم}(\text{القيمةالفعلية}) - \text{لوغارتم}(\text{القيمةالدنيا})}{\text{لوغارتم}(\text{القيمة القصوى}) - \text{لوغارتم}(\text{القيمةالدنيا})}$$

الجدول رقم (5.1): حساب دليل الدخل عند الذكور والاناث

	الذكور	الاناث
الدخل المقدر المكتسب	19.094	5.913
دليل الدخل		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، ص174.

الجدول رقم (1–6) حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي

	الذكور	الانا ث
النسبة من السكان	0.496	0.504
دليل الدخل	0.877	0.681

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، ص174.

دليل الدخل بالتساوي: ={[0.504(0.681) -1] + [0.496 (0.877) -1]}-1=0.766

– حساب دليل التنمية حسب الجنس

دليل التنمية الجنسانية يعد بمثابة المتوسط غير المتراجح بالأدلة الثلاثة، دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي ودليل الدخل الموزع بالتساوي ودليل التعليم الموزع بالتساوي .

دليل الجنسانية =1/3(دليل العمر المتوقع) ×1/3 +(0.773) ×1/3 +(0.766) ×1/3= 0.639

3–4– مقياس تمكين المرأة IPF:

يركز الدليل على ثلاثة مجالات رئيسية هي: [1]

- المشاركة السياسية وسلامة صنع القرار والتي يتم قياسها بالنسبة المئوية لحصص النساء والرجال من المقاعد البرلمانية .
- المشاركة الإقتصادية وسلطة صنع القرار والتي تقاس وفق لمؤشرين هما النسب المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين والنسب المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب الفنية والمهنية .
- السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من الرجال والنساء (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

ويتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي كمتوسط مرجع وفقا للمعادلة التالية:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي = {[نسبة الاناث من السكان(دليل الاناث1+ع)] +[نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور1+ع)]}1/1–ع. حيث قيمة ع=2

[1]- برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق ، ص، 231،232.

أما بالنسبة للمشاركة في وضع القرارات السياسية والاقتصادية فيتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي عن طريق قسمته على 50، ويتركز أساس حساب هذا الجليل على انه في مجتمع مثالي بتمكين الجنسين على قدم المساواة، تساوي متغيرات تمكين المرأة 50% أي أن حصة النساء تساوي حصة الرجال في كل متغير.

وأخيرا يتم حساب مقياس تمكين المرأة كمتوسط بسيط بالأدلة الثلاثة الخاصة بالنسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي .

حساب مقياس تمكين المرأة: يوضح المثال حساب مقياس تمكين المرأة ببيانات متعلقة بروسيا.

- **حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمكين البرلماني :**

الجدول رقم (7.1): الحصة البرلمانية للذكور والإناث

	الذكور	الإناث
النسبة من السكان	0.464	0.536
الحصة البرلمانية	%92	%08

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، ص236.

تقوم هذه النسبة بقياس تمكين المرأة من حيث مشاركتها السياسية، ويتم حسب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي بإستخدام حصص الإناث والذكور من السكان والنسب المئوية من الإناث والذكور من المقاعد البرلمانية وفقا للمعادلة العامة التالية:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني :

$$13.88=1-\{[1-(0.92)\ 0.464\ ]+[1-(0.08)0.536]\}$$

يتم بعد ذلك إجراء حساب أولي لدليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة وفقا للقيمة المثالية تبلغ 50%

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني: $\frac{13.88}{50} = 0.278$

- **حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية:**

بإستخدام المعادلة العامة يتم حساب النسبة المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء إضافة إلى النسب المئوية لحصص النساء في المناصب المهنية والفنية ويحدد المتوسط البسيط لقياس النسبة المئوية بالمعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية كما هو مبين في الجدول.

الجدول رقم (8.1): حصة المشاركة الاقتصادية للذكور والاناث

	الذكور	الإناث
النسبة من السكان	0.464	0.636
النسبة المئوية للحصص من مناصب المشرعين المسؤولين الكبار والمدراء	%61	%39
النسبة المئوية للحصة من المناصب المهنية والفنية	%35.3	64.2%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، ص236.

دليل النسبة المئوية للمعادلة والموزعة بالتساوي للحصة البرلمانية= $\frac{46.85}{50} = 0.937$

النسبة المئوية للمعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية= $\frac{46.67}{50} = 0.933$

ويتم حساب متوسط دليل النسبة المئوية للمعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركةالاقتصادية $= 0.935$

$$\frac{0.937-0.933}{2}$$

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن:

- التنمية البشرية هي عملية توسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان بإعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها.
- مفهوم التنمية البشرية مر بعدة مراحل حتى أصبح بالمفهوم المتعارف عليه اليوم، بدءا بالتركيز على زيادة الدخل ثم الإهتمام باستخدام هذا الدخل لصالح البشر، فظهر مفهوم التنمية البشرية، وقد ساعدت تقارير الأمم المتحدة في توضيح هذا المصطلح.
- تتمثل محاور التنمية البشرية في: التعليم، الصحة، تحسين المستوى المعيشي.
- تعتبر مؤشرات التنمية البشرية أداة ومقياسا لمدى التطور في مختلف مجالات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والدخل وتمكين المرأة، وكمرجع أيضا لمقارنة دولة بأخرى، حيث أن هذه الدولة ترتب حسب التحسن في هذه المؤشرات من الأحسن إلى الأسوء.

انطلاقا من فكرة وجود دول تتمتع بامكانيات هامة ورغم ذلك تحتل مراتب متأخرة حسب دليل التنمية البشرية، حاولنا ربط ذلك بالحكم الراشد، وهو ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

مدخل مفاهيمي إلى الحكم الراشد

تأتي قضايا الحكم الراشد في قمة اهتمامات وأولويات الدول، كما أصبح من المسلم أنه سبيل تحقيق التنمية المنشودة. لهذا انصرفت جهود الدول إلى بناء الدول العصرية وتطوير جهازها الإداري حتى يكون عند مستوى التطلعات التنموية المتزايدة.

الحكم الراشد يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية، حيث يساعد على تحديد الاحتياجات ورسم الخطط، فقد تكون الدولة أو الحكومة بتحديد الأولويات وتطوير ميادين النفقة وتصرف أموال طائلة لكن كل تلك الجهود لن تكلل بثمار ما لم يكون هناك نظام راشد في التسيير.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالحكم الراشد من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد**
- **المبحث الثاني: عناصر الحكم الراشد**
- **المبحث الثالث: علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية**

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد

مر مفهوم الحكم الراشد بعدة مراحل منذ ظهوره إلى يومنا هذا وكذلك تعددت تعاريفه وكذلك تميز بمجموعة من المبادئ والخصائص، هذا ما سوف نتعرف عليه في هذا اللمبحث .

1-1 المراحل التاريخية لتطور الحكم الراشد:

عرف مفهوم الحكم الراشد تطورا عبر عدة مراحل نوضحها فيما يلي: [1]

1-1-1 العالم القديم: بدأ الحكم الراشد بمعناه الأساسي كجهد إنساني تعاوني يهدف لتحقيق أهداف محددة منذ القدم، فقد ساعد اكتشاف النار وتطوير الأسلحة في العصرين الحجري القديم والحديث على التمهيد لإنجاز التقنية الحديثة، و كان الاعتقاد بالسحر الأساس إلى ظهور التخصص والاحتراف بظهور الكاهن الذي هو القائد الروحي للمجتمع. بعدها تحقق الاستقرار للمجتمعات بفضل تدجين الحيوانات وزراعة المحاصيل والانتقال من اقتصاد الجمع إلى الإنتاج فتطورت حضارات ضفاف الأنهار منذ5000 سنة كحضارة السومريين على ضفاف نهر الدجلة والتي وصلت إلى الخليج الفارسي بالإضافة إلى الحضارات الأخرى، وتوجد في الجزء الشرقي من الكرة الأرضية الحضارة الصينية والهندية وحضارة أمريكا كألمانيا والحضارات الأخرى كالفينيقية والرومانية.....إلخ.

والملاحظ أن الحكم الراشد في هذا البلدان تميز بـ:

-حكومة مركزية قوية ركزت على موظفين أكفاء؛

-الولاء للملك وللسلطة الحاكمة قبل اللوردات والموظفين والشعب؛

-نظام الحكم معقد يشمل على شبكات من مؤسسات الدولة كالإمبراطورية ومالك ودوائر وعشائر؛

-نظام الحكم طبقي –النبلاء والمزارعين- بالإضافة إلى أنه وراثي من الأب إلى الابن؛

-إنجاز مشاريع ضخمة كالأهرام والسور العظيم.....والتي اعتمدت على الدقة في التسيير والتحكم والرقابة وهذا ما يبرز مهارات تنظيمية في إدارة الخدمات العامة؛

-تحديث ونشوء مدن كبيرة والتوسع على حساب المناطق الأخرى –نزعة استعمارية- والذي يدل على عظمة القوة والسيطرة للملوك الأباطرة باعتمادهم على المعتقدات الدينية في حكمهم؛

-التعيين للأتباع والموظفين والمسئولين السامين والحاشية يكون بأمر الملك أو الإمبراطور أو الفرعون.

[1]- فيرول هيدر، الإدارة العامة، ترجمة لقاسم قريوتي، دار فكر النشر والتوزيع الأردن، 1979، ص 10.

لكن بالرغم من ذلك سجلت هذه المرحلة نقائص منها: الرشوة، الروتين، الابتزاز، الكسل وبيع الوظائف ووجود المصالح الفردية لا المصلحة العامة كذلك الظلم والاستبداد.

1-1-2- العالم الوسيطي: في هذا العصر ظهرت عدة أنظمة حكم جد قوية لكنها تعتمد بصفة أساسية على القاعدة الشعبية وفي نفس الوقت وقعت فوضى في المفاهيم للحكم والإدارة وتقلصت الخدمات العامة إلى أقل مستوى، وقد تميز هذا العصر بوجود حكم أكثر استقرار وأكثر تقربا من المواطن من خلال تقديم الحماية. ويلخص نظام الحكم في هذه المرحلة في النقاط التالية: [1]

-رئيس الدولة يستمد سلطته من الشعب؛

-ضرورة التميز بين الممتلكات الشخصية والممتلكات العامة؛

-التسلسل الهرمي للهيكل الإداري وهيكل الحكم؛

-تقسيم العمل الإداري إلى أجزاء رئيسية؛

-ضمان الموارد لدعم الملك ووضع السيادة بيديه؛

- تركز الإدارة الحكومية؛

-نظام الحكم نظام مركزي ضريبي؛

-توسيع السياسة الحاكمة إلى المفهوم الاقتصادي من توفير الأمن والتجارة، والمجال المالي وحتى ظهور نقابات وتشجيع الصناعة المحلية واتساع نطاق الخدمات وازدياد عدد الموظفين المدنيين؛

-تنظيم أكبر للأعمال والرقابة على الأموال من خلال تحديد ساعات العمل الإداري والإجازات والحصول على ضمانات من طرف مسيري المال العام مع السرية في العمل.

1-1-3- العالم الحديث: بمجيء مفهوم الدولة والأمة وانتقال الملك من الملك إلى الأمة ظهرت تدابير وتنظيمات جديدة للخدمة العامة تمثلت في: [2]

-حقوق وواجبات محددة في تعليمات مكتوبة؛

-علاقة السلطة مع الوظائف محددة بشكل منظم؛

-التعيين والترقية على أساس الاتفاق التعاقدي؛

-ضرورة التدريب الفني كشرط للاستخدام في الوظيفة الإدارية؛

---

[1]- فيرول هيدر، رمرجع سابق، ص95.

[2]- المرجع نفسه، ص 109.

-الفصل بين الوظيفة وشاغريها حيث الموظف لا يملك الوسائل الإدارية كون الوظيفة دائمة للفرد لا في شخصه.

1-1-4- العالم الحالي: نتيجة ظهور المصطلحات بالدول المتقدمة والمتخلفة وتعدد الاتجاهات في عملية التحديث والتطور السياسي والإداري ظهرت ثورة في التجارب الإدارية العامة والحكم في التسيير والتي تمثلت في مجموعة من الخصائص الإدارية والسياسية، تتمثل في:[1]

-إن التنظيم الحكومي في هذه الدول متخصص كليا وإن كان توزيع الأدوار السياسية يتحدد وفق معايير الإنجاز الموضوعية وليس المعايير الفردية أي الاعتماد على الدرجة العالية من الكفاءة والجدارة للتعيين الوظيفي سواء في القيادة أو التسيير؛

-إجراءات اتخاذ القرارات السياسية هي إجراءات عقلانية حيث يعتمد على التشاور؛

- حجم النشاطات السياسية والإدارية الضخمة وهي في تزايد مستمر؛

-ثمة اهتمام وتفاعل واسع شعبيا بالنظام السياسي ولكن هذا لا يعني وجود مشاركة فعالة من كل الموطنين بشكل شامل في اتخاذ القرارات السياسية؛

-ثمة علاقة بين السلطة السياسية والشرعية التي تقوم في هذه الدول على تعاون المواطنين والقادة السياسيين بشكل شامل فعال حيث أن النظام يترجم المطالب الشعبية ولا يجعلها خارج المجال السياسي.

- -الجهاز الإداري العام المتخصص يحتاج إلى كوادر بشرية مهنية وفنية من المجتمع وهو يعكس النشاطات الحكومية والمتطلبات الفنية؛

-الاستقرار والنضوج النسبي الذي يتصف به النظام السياسي حيث تعتبر الخدمة الإدارية مثلها مثل مهنة المحاماة أو الهندسة وهذا الاتجاه له عدة عوامل منها:

- اعتماد معايير الكفاءة؛
- تأكيد التعليم والتدريب كأساس لأداء مختلف الأعمال؛

-تواجد الشعور بالاعتزاز في العمل؛

- الاتجاه نحو الخدمة العامة بالمقارنة مع المهنة الخاصة.

-وضع تنظيمات أدق للخدمة الوطنية من حيث استناد التعيين إلى اختيارات وتوخي اعتبارات الجدارة في التدرج الوظيفي وبخاصة من يعملون في الوزارات أو القطاعات الأخرى؛

[1] فيرول هيدر، رمرجع سابق، ص120.

-محاولة وضع نظم مالية موحدة ومنظمة للخدمة العامة مبنية على أساس الإطارات أو المجموعات الوظيفية أو التخصصية أو المؤهلات الدراسية أو الخبرة.

يمكن أن نعطي نموذج توضيحي لفهم طرق التطور التاريخي للحكم الراشد من خلال الشكل رقم (1.2).

الشكل رقم (1.2): تطور نظام الحكم الراشد

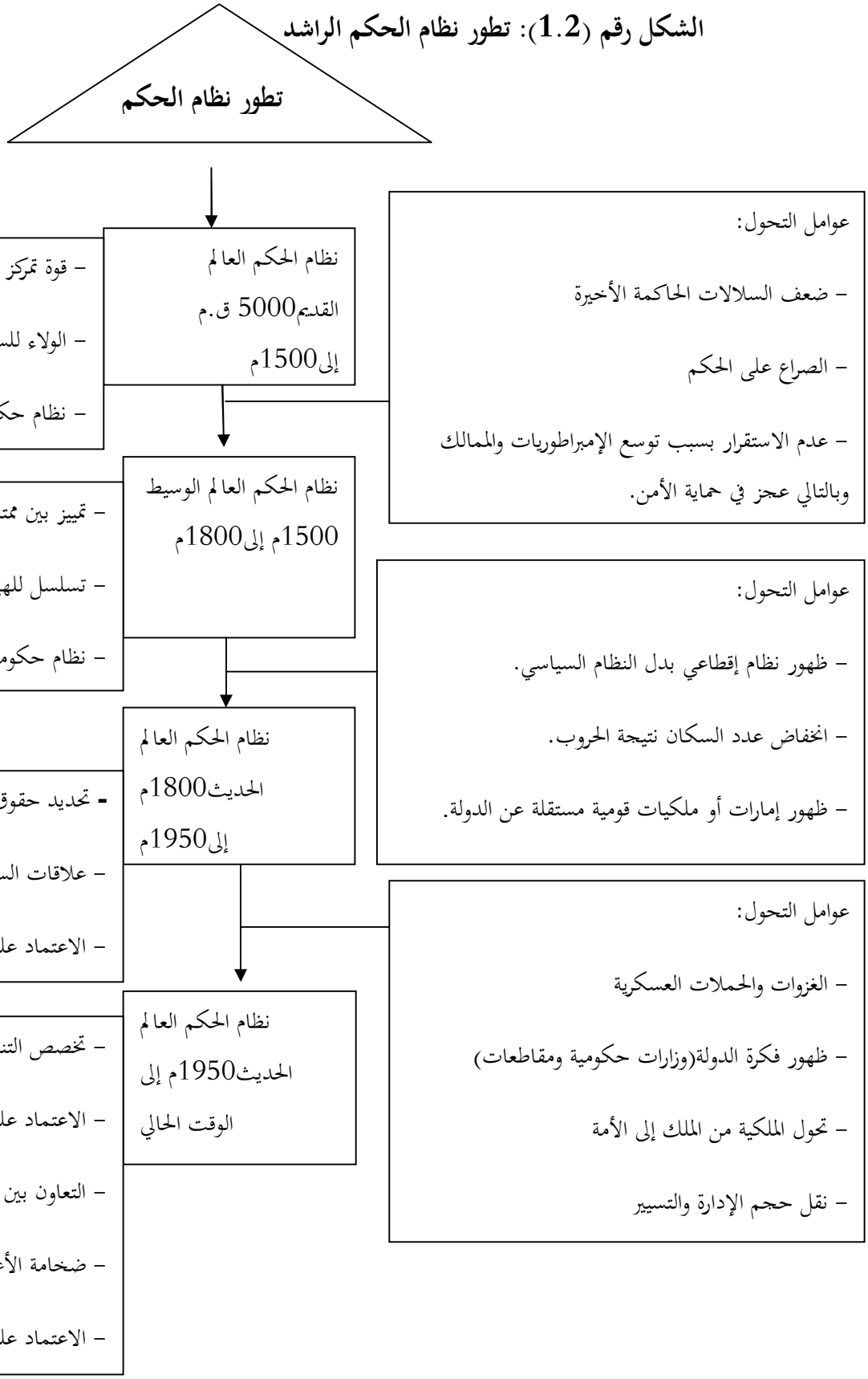

المصدر: فيرول هيدر، الإدارة العامة، ترجمة لقاسم قريوتي، دار فكر النشر والتوزيع الأردن، 1979، ص144.

1- 2- التعريف بالحكم الراشد، ومؤشرات قياسه

1-2-1 تعريف الحكم الراشد وخصائصه

أولا: تعريف الحكم الراشد

إن مفهوم "الحكم « Gouvernance» ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية.

كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر على كافة المستويات.[1]

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، علماً بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل بكافة شؤون الحياة.[2] و يرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية....[3]

وسنحاول فيما يلي رصد أهم التعاريف حول هذا المصطلح:

تعريف Elsenhans Hurmut: عرف الحكم الراشد على انه"إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".[4]

الحكم الرشاد هو عبارة عن حكم يقصد به ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها.[5]

ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

---

[1]-عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

[2]-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص 16.

[3]- عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، (دون صفحة).

[4]-مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا،دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، 2005، ص.31.

[5]-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- تعريف البنك الدولي

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل: [1]

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية؛
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

"هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".[2]

- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".[3]

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، أنه بالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد تحديدا في سياقه السياسي هو : (هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم) .[4]

---

[1] World , Governance and development, Washington, 1992, p.3.Document internet disponible sur le site:www.worldbank.org (consulté le 20 /04/2016).

[2] UNDP , Reconceptualising governance ,discussion paper 2,newyork, 2003, P.9.Document internet disponible sur le site:www.undp.org (consulté le 20 /04/2016).

[3] - ibid, p16.

[4] -حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

– تعريف القانون للحكم الراشد

تنص المادة 10من الدستور الجزائري "إن الشعب حر في اختيار ممثليه لا حدود لتمثيل الشعب إلا ما نص عليه الدستور".[1]

حسب القانون فإن الحكم هو سلطة عامة أصلية ومستقلة، وكيف ذلك؟

–**سلطة عامة**: أي أن سلطة سياسية ذات اختصاص عام بحيث يمتد لجميع نواحي الحياة أي خضوع جميع الأفراد سواء معنويين أو طبيعيين لزاوية التنظيم في الدولة.

–**سلطة أصلية مستقلة**: أي تفرع جميع السلطات الأخرى فيها، فهي ذلك الحكم الدائم الغير قابل للتجزئة، هذه الأصالة ينتج عنها استقلال سياسي حيث تشكل القوانين وتتكفل بتنفيذها.

إن مهام الحكم الراشد حسب المادة 8 من الدستور الجزائري " حماية الاقتصاد الوطني من أي أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الاستحواذ أو المصادر الغير المشروعة.[2]

ثانيا: خصائص ومبادئ الحكم الراشد

يمكن توضيح خصائص الحكم الصالح من خلال نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظرة البنك الدولي في الجدول رقم (1.2).

[1] –فوزي أو صديق النظم السياسية والقانون الدستوري، جامعة البليدة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص110.

[2] –دستور 23 فيفري 1989.

الجدول رقم (1.2):نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للحكم الراشد

نظرة البنك الدولي	نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
-التسيير بالمشاركة	-المشاركة الشعبية الفاعلة
-التسيير الدائم	-حكم القانون ودولة المؤسسات
-شرعي ومقبول من طرف السكان	-الشفافية
-تسيير شفاف	-الجاهزية والاستجابة
-يشجع العدالة والمساواة	-التوجه نحو الاجتماعية
-قادر على تطوير الموارد وطرق التسيير الجيد	-العدل الاجتماعي
-يشجع التوازن مابين الأجناس	-الفاعلية والكفاءة
-متسامح ويقبل الآراء المخالفة	-المساءلة
-يدعم الآليات الذاتية	-الرؤية الإستراتيجية
-يتطابق مع القانون	-الشرعية
-استعمال عقلاني وفعال للموارد	-الحرص في التعامل مع الموارد
-يخلف ويحفز الاحترام والثقة المتبادلة	-البيئة السليمة
-قادر على تحديد حلول وطنية والتكفل بها	-التمكين
-يضبط أكثر مما يراقب	-الشراكة
-قادر على معالجة المسائل المؤقتة	-اللامركزية
-يوجه نحو الخدمة	
-روح المسؤولية وطبيعة التسهيلات	

Source : Rapport sur le Développement Dans Le monde /2001 .

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن من الخصائص الجوهرية لمفهوم الحكم الصالح هي الشفافية، المسؤولية، دولة القانون، المشاركة، واللامركزية والتنسيق.

1-2- 2- مؤشرات الحكم الراشد

أولا: المؤشرات التي تطبق وفق تدرج المراحل:لأجل ذلك نذكر أن هناك: [1]

-**المؤشرات المتعلقة بالأنشطة**: والتي تركز على إنجاز مختلف أنشطة برنامج الحكم الراشد من خلال قياس الإنتاجية الإدارية للخدمات.

-**مؤشرات النتائج**: مثل جعل عملية الانتخابات حرة مرفقة بالتعددية وحذف الترخيصات الأولية التي تعرقل الاجتماعات الخاصة بالجمعيات وتنشيط هذه الاجتماعات في إطار الشفافية والديمقراطية، لأن هذه الأمور هي التي تسمح بتبذير استخدام الأموال وتعريف أهداف برامج الإنفاق العمومي وكذلك الرقابة الأولية لمطابقة العمل الإداري بالأهداف السياسية، وكدلالة على ذلك هناك شفافية وحكم من واقع القانون العضوي المتعلق بإعداد القوانين المالية والذي تبنته الكثير من البلدان ومن بينها الجزائر مؤخرا.

1-3-2-**المؤشرات التي تتغير في التطبيق**: يمكن أن نميز بين عدة مؤشرات تعكس الإجراءات التطبيقية والتي تظهر كما يلي: [2]

-**مؤشرات القانون والحق**: بمعنى هل القانون يعترف به في البلد؟ وهل حقيقة أن القانون موجود؟

-**مؤشرات المسؤولية**: هل أن الشروط التمهيدية لممارسة الحق والقانون مغطاة؟

-**مؤشرات النتائج**: في هذه الحالة يطرح سؤال من نوع : كيف يمكن للالتزام والتجنيد أن يتجسد في الأفعال وكيف يتم قياس الفاعلية؟

ثانيا: المؤشرات المتعلقة بالجيل الثاني والخاصة بالبنك الدولي: قام معهد البنك الدولي (WBI)،ودائرة البحث التابعة للبنك الدولي بإعداد بحث طويل المدى في أواخر التسعينات، بهدف المساهمة في إنماء مقاييس ومؤشرات لتقييم الحكم وتشجيع الدول على الأخذ بتطبيقات الحكم الراشد. هذا البرنامج اشرف عليه: Aart Kaufmann Daniel Pablo Zoido Lobaton,Massimo Mastruzzi kraay, وخلص البحث إلى

[1]-فيرول هيدر، مرجع سابق، ص123.

[2]-فيرول هيدر، مرجع سابق، ص123.

تكوين مجموعة من المؤشرات عرفت بـ "المؤشرات العالمية للحكم(WGI).وقد تم تطبيق هذه المؤشرات ابتداء من سنة 1996، وعمل البنك على إنجاز عمليات التقييم وإصدارها سنويا.[1]

يلخص الجدول رقم (2.2) مؤشرات الحكم الراشد وفق نظرة البنك الدولي.

الجدول رقم (2.2): مؤشرات البنك الدولي لقياس الحكم الراشد

الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	التشريعات	دولة القانون	الفساد
-الحريات المدنية -حرية التعبير -حرية الصحافة -حرية التجمع والتظاهر -حرية تكوين الجمعيات -الحقوق السياسية -انتخابات حرة ونزيهة -احترام الأقليات -حرية المشاركة السياسية -الشفافية في العمل العام -الثقة في البرلمان - تغيير الحكومة -الشفافية في سياسة الحكومة -مؤشر الموازنة المفتوحة - اطلاع القطاع العام على القوانين والسياسات -مساءلة الموظفين العموميين	-مخاطر الانقلاب العسكري -الإرهاب -الاغتيال السياسي -الحرب الأهلية - إمكانية زعزعة الاستقرار -الشغب -التطرف - الاضطرابات الاجتماعية -التوترات الدينية - الصراع الخارجي	-نوعية الإدارة العامة - البيروقراطية -فاعلية إدارة الميزانية العامة -كفاءة تعبئة الإيرادات -الكفاءة في إدارة النفقات العامة	-زيادة الأعباء التنظيمية على الصادرات والواردات -الحماية المفروضة -نوعية ضبط الأسعار -كفاءة نظام الصرف -نظام الضرائب - ملاءمة القوانين التجارية -تنظيم التجارة الخارجية -تنظيم المنافسة -البنوك -نظام الأجور -الأنظمة البيئة	-تكاليف الجريمة -خطف الأجانب -الجريمة المنظمة -نزاهة العملية القضائية -استقلالية السلطة القضائية عن التأثيرات السياسية -التهرب الضريبي -الثقة في الشرطة -أهمية الاقتصاد غير الرسمي -العدالة في تسوية النزاعات -الاحتيال المالي -المساءلة القضائية	- خسائر وتكاليف الفساد -تحويل الأموال العامة الناتج عن الفساد -تقديم مدفوعات إضافية للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وتخفيض الضرائب -تقديم مدفوعات إضافية للحصول على قرارات قضائية مواتية -معايير محاسبة المسؤولين -معدل الرشوة.

المصدر: البنك الدولي. www.worldbank.org .2016/04/30.

[1]Daniel Kaufmann ,Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2010] : «The world wide governance indicators,methodologies and analytical issues»,policy research working paper 5430. Document internet disponiblesur le site: www.worldbank.org (Consulté le 30/04/2016).

1-3- آليات الحكم الراشد

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم)، وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، ولكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي: [1]

- **الشفافية**: وهي من أهم خصائص الحكم الراشد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بحيث تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذا الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها. [2]
- **المشاركة**: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبرا عن مصالحهم عن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم.

  كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني، ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم ، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.
- **حكم القانون (سيادة القانون)**: بمعنى أن الجميع، حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

---

[1] World Bank, Governance and development ,washington, 1992, P.3.

[2] – مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص20.

– **المساءلة:** اعتبر البنك الدولي المساءلة "أساس الحكم الجيد". وعرف المساءلة العامة بأنها تشترط من كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة أن يفصح عن أعماله وينفذها، وأن يخضع للعقوبات القضائية أو الإداريةفي حال اتضح أن أعماله منافية للمصلحة العامة.[1]

– **الإجماع:** بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.[2]

– **الكفاءة والفعالية:** تعني الفعالية تحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكاليف ممكنة في ظل المعايير أو المستويات المقدرة، في حين تعني الكفاءة المعيار الذي يربط المدخلات والمخرجات، بحيث نحاول استخدام اقل مدخلات للحصول على أعلى مخرجات.[3]وعليه فانه ينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات، مع تحقيق أفضل استخدام للموارد، وتعتبر الفاعلية والكفاءة الضامن لاستمرارية تحقيق التقدم والازدهار، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة.

– **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

– **الرؤية الإستراتيجية:** حسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.[4]

---

[1] أحمد مالكي، أثار غياب المساءلة السياسية، وتطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد: "المساءلة و المحاسبة"،بيروت، 2007، ص.52.

[2] _ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، المرجع نفسه، ص 21.

[3] علي أنور العسكري، الرقابة المالية على الأموال العامة ، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2008، ص.162.

[4] _ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثاني: عناصر الحكم الراشد

يعتمدالحكم الراشد على تكامل عمل كل من "الدولة، القطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني".وهو ما يوضحه الشكل رقم (2.2).

الشكل رقم (2.2): عناصر الحكم الراشد

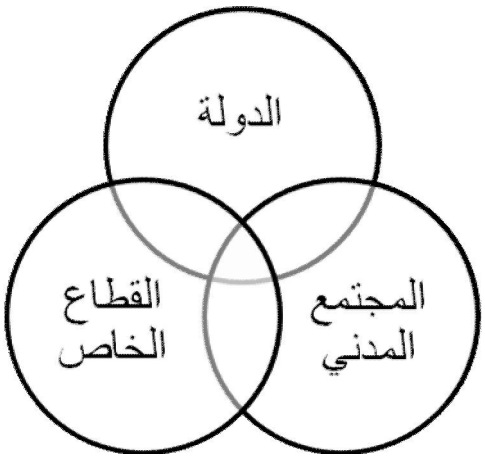

source : UNDP, Governance for sustainable human development, 1997, p1.

ولفهم العلاقة بين مكونات نسق الحكم الراشد لابد من تحديد أدوار كل منها، وتحديد العلاقة فيما بينها من جهة، وتحديد دور باقي المؤسسات الفاعلة في الدولة والمجتمع جهة أخرى، وهذا لمحاولة الوصول إلى إعطاء صورة واضحة عن مدى تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

2-1- الدولة و المؤسسات الرسمية

تتمحور مؤسسات الرشادة الرسمية حول السلطات الدستورية الثلاثة (التشريعية، التنفيذية،القضائية) والتي لكل منها وظائفها الخاصة بها، والتي تختلف من حيث التداخل حسب طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة، وكما سبق الإشارة، فإن تحقيق الرشادة حسب المفكر الفرنسي" مونتسكيو" تقوم على مدى تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات.[1]

[1]-UNDP , Le Rôle de La Gouvernance , op-cit , p 42.

2-1-1- السلطة التشريعية

تعد السلطة التشريعية من أهم المنظمات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساسا بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة (السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،...).[1]

وبهذا فإن هذه السلطة تمثل حلقة الوصل الجوهرية بين السلطة الحاكمة والمحكومين باعتبارها مؤسسة تمثيل، لذا لابد أن تتشكل عن طريق الانتخاب الحر، النزيه، وبصورة دورية، وذلك منعا للاستبداد والجمود، ذلك لأن هذه الهيئة تنوب عن أفراد الشعب في وضع القوانين التي تحكم مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وفي الرقابة على السلطة التنفيذية، خاصة من قبل تمثيل المعارضة السياسية بما يسمح بضمان صلاح الحكومة التي تزداد فعاليتها بقوة المعارضة داخل المجلس النيابي أو خارجه،كما أن هذه المؤسسة لابد أن تخضع لمساءلة الشعب دوريا عن طريق الانتخابات، بحيث تضمن تمثيل شفاف لمصالح الشعب بما في ذلك حماية الحقوق والحريات الأساسية، لما لهما من دور حيوي في تقوية علاقات التمثيل والمساءلة بين مؤسسات الحكم وأفراد الشعب.[2]

ولهذا فإن هذه المؤسسة هي التي توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في صياغة القوانين والتي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني وحمايتها ضد أي قمع يمارس عليها، وكذا تحديد الصلاحيات الإدارية والمالية لهيئات الحكم المحلي،كما تسمح بخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كانت في المؤسسات الرسمية، أو في هيئات غير رسمية، كما توفر الإطار العام الذي تمارس فيه الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان[3]، وتسعى لتجسيد مبدأ حكم القانون، غير أن دور الهيئة التشريعية في تكريس الرشادة وأهميتها في رسم السياسات العامة يتباين بسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، وكذا بسب قوة وسلطة النخب السياسية والأحزاب وجماعات المصالح، وقدرة السلطة التنفيذية، ومدى تمثيلها لحزب واحد قوي أو عدد من الأحزاب.[4]

[1]–وصال مجيد الغراوي، السياسات العامة،حقل معرفي جديد،بغداد، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، 2001، ص46.

[2]– نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مرجع سابق، ص405.

[3]–ياسين بوجدرة، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 01، ص359.

[4]– عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص63.

2-1-2- السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية هي التي تسير أمور الدولة ضمن حدود الدستور والتشريعات والقوانين.[1]

وهي تضم كل الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ القوانين بدءا من رئيس الدولة حتى آخر موظف في السلم الإداري من الأفراد العاملين في الإدارة الحكومية المتمثلة في المؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الإدارية المختلفة التي غالبا ما تضطلع بتنفيذ السياسات العامة، دون إغفال دورها في رسم السياسات العامة.[2]

وللحكومات وظائف عديدة، فهي تسعى إلى التركيز على البعد الاجتماعي، فهي المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، عن طريق تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع، وينطلق مفهوم الرشادة من إعادة النظر في دور الحكومة وفي أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية، بفعل جملة من العوامل، التي تتمثل في نمو القطاع الخاص، وزيادة احتياجات المواطنين، بالإضافة إلى الضغوط العالمية التي تتحدد بالدور التقليدي للحكومة، فالمؤسسات الحكومية تعمل على تمكين الأفراد الذين تخدمهم بتزويدهم بفرص متساوية في مختلف جوانب الحياة، وتأكيد مشاركتهم في الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة في المجتمع.

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oced) تصورا جديدا لدور الحكومة وهو ما سمي بالحكمانية التي تتضمن الأدوار الجديدة التي يجب أن تلعبها الحكومة لبلوغ الرشد، وهي:[3]

-الحكومة كصانع سياسة: أي لابد أن تعمل على توفير سياسات منسجمة وفعالة من خلال تحسين اتخاذ القرارات وعمليات وضع القواعد والإجراءات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بانسياب المعلومات ذات العلاقة بالسياسات وتقييمها.

-كما يقع على عاتقها استمرار تطوير الاستراتيجيات، الهياكل، الأنظمة، وتقديم الطرق الفعالة للسيطرة على الأداء وقياسه، وتقوية المساءلة مع التركيز على نوعية الداء، إضافة إلى تقوية عمل القطاع العام وتحسينه، وجعله

[1] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، دار أيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص.96.

[2]- عبد النور ناجي، نفس المرجع السابق، ص58.

[3]- OCDE ,Governance In Transition : The New Agenda , Paris: Public Management Reforms in OCDE Countries , 1995, P89.

يساير التغيرات السريعة الداخلية والخارجية، بشكل يؤكد التكيف مع الظروف الطارئة وتبني إستراتجية لإدارة الموارد البشرية.

-تقوم الحكومة بوضع الإطار العام لتقديم خدمات ومنتجات القطاع العام أو الخاص أو المشترك، وتحسين اختيارات المستهلك وجودة الخدمات، وإدخال المنافسة حيثما يمكن تطبيقها وبشكل عام ترويج استعمال الموارد بكفاية وفعالية، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات الإصلاح والاستفادة منها.

وتجدر الإشارة إلى أن استجابة الحكومات في الدول تتفاوت من دولة لأخرى، حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في كل دولة، لذا لابد أن تعمل على تكريس لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين ولتغير الظروف الاقتصادية بشكل سريع ومناسب، وهذا ما يحتم على حكومات الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لإعادة النظر في تعريف دورها الاقتصادي والاجتماعي وهذا حتى تتجاوب مع التغيرات السالفة الذكر.

2-1-3- السلطة القضائية

هي تلك المؤسسة التي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية، ومدى مطابقة الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة النافذ، وإصدار الحكام في المخالفات التي تقع في حق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية، زيادة على دورها في تحقيق العدالة،[1] فدورها عموما يتمحور حول ضبط المؤسسات المجتمعية في نسق الحكم، بما في ذلك المؤسسة التشريعية وعلاقتها بأفراد الشعب، والمؤسسة التنفيذية وفقا لقواعد القانون.[2]

كما تلعب دورا أساسيا في عمليات صنع السياسات العامة بدرجات متفاوتة على حسب الأنظمة السياسية (مثل المحكمة العليا في الو.م.أ).ويبز دور القضاء في تحقيق الرشادة في الحكم عن طريق ممارسة الرقابة القضائية، وتطبيق القوانين في القضايا التي تفصل فيها.[3]

[1]-عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص102.

[2]-نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مرجع سابق، ص406.

[3]-احمد مصطفى الحسيني، مدخل لتحليل السياسات العامة، الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص237.

فالرقابة القضائية في جوهرها تمثل سلطة الحاكم في تحديد دستورية أعمال الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي، وإعلان بطلان التصرفات الحكومية التي تتعارض مع الدستور، ولذا يعد استقلال هذه الهيئة أحد الشروط الجوهرية لقيام الحكم الراشد.[1]

فالسلطة القضائية بذلك هي التي تكفل تحقيق مبدأ سيادة القانون، وتوفير الأمن، والذي لا يمكن أن يتحقق دون ضمان استقلالية القضاء، وإجراء إصلاح شامل للنظم القضائية القائمة بإجراء تعديلات دستورية تسمح بقدر أكبر من المشاركة في الحياة السياسية وتنص على انتخابات نزيهة، وتسمح بتحديث القوانين بما يتماشى والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي من أجل الانتقال إلى الحكم الراشد .

2-1-4- السلطات المحلية

جاء الاهتمام باللامركزية مواكبا للاهتمام بقضية التنمية منذ انتهاء الحرب العالية الثانية، وذلك بسبب إخفاق معظم الحكومات المركزية في غالبية الدول العظمى في تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية، الأمر الذي دعا إلى ضرورة إعادة النظر في دور الحكومة ليتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف أخرى من المجتمع، وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة اللامركزية التي توفر العرض لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفضيلات المحلية، ولبناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة.[2]

وعليه فإن إضفاء اللامركزية على الحكم يمكن الناس من المشاركة بشكل أكثر مباشرة في عمليات الحكم، ويمكن أن يساعد في تمكين الناس الذين كانوا قبل ذلك مستبعدين من عملية صنع القرار، ومع بداية الثمانينات، زاد الاقتراب من مفهوم اللامركزية نتيجة لاهتمام بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي، والتي تبنت مدخل اللامركزية كإستراتيجية لتحقيق التنمية، حيث تم اعتبارها تقاسم القوة داخل المجتمع في إطار نوعين من العلاقات الأفقية بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي من جهة، والعلاقات الرأسية بين المستويات الحكومية المختلفة، وتحديد دور ووظيفة كل مستوى في إطار تنظيم أجهز ة الحكم والإدارة في الدولة من جهة أخرى، وهذا ما أدى إل بروز مصطلح الحوكمة المحلية ليعرفه" Mille et Landell " بأنه "استخدام السلطة

[1]-نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مرجع سابق، ص406.
[2]-حسن العلواني، مرجع سابق، ص71.

السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية"،كما يعرفه "Charlick"بأنه" الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال جملة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتسير القيم التي يناشدها الأفراد والمجتمع في المجتمع المحلي".[1]

وعليه فإن دور السلطات المحلية في تجسيد الحكمانية يتجلى في مدى قدرتها على إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم، وذلك عبر اللجان الرسمية، وعبر اللقاءات الدورية مع ممثليهم، وعبر تأطير الجمهور المحلي بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة، كما لابد أن تكون أكثر شفافية، فتقوم السلطات بنشر المعلومات وميزانيتها ومشاريعها بالإضافة إلى إشراك المواطنين في تحديد الحاجات والأولويات عبر الاستقصاءات أو المسوحات الإحصائية أو سبر الآراء، كما عليها التعاون مع المجتمع المدني في إدارة المشاريع المحلية،كما تعتبر السلطات المحلية حلقة وصل بين القاعدة (أفراد الشعب)، وبين الحكومة المركزية.[2]

بهذا تكون الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية لاعبا أساسيا في وضع السياسات العامة في مختلف المجالات، فهي تهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف الواضحة، وتكون قادرة على تحفيز المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى تعزيز المجتمع المدني، ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر إنتاجية، وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

2-2- القطاع الخاص

يتضمن مفهوم الحكم الراشد دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص، وهو ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف...، وكذلك القطاع غير المؤطر في السوق .[3]

بدأت الخوصصة كسياسة اقتصادية وبرنامج تنموي لبعض الحكومات منذ أوائل الثمانينات بالمملكة المتحدة عندما اتخذتها رئيسة الوزراء "مارجريت تاتشر" كبرنامج عمل لتحقيق معدل نمو أفضل بحجة أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وإدارتها قد يوقعها ضحية للبيروقراطية، في حين أنها ستحقق نجاحا أكبر إذا تركت لقطاع الأعمال الخاص الذي تحكمه فلسفة "المخاطرة والعائد" أي أنه كلما زادت درجة المخاطرة زاد معها العائد

[1]- حسن العلوان، مرجع سابق، ص80.

[2]-حسن كريم، مرجع سابق، ص122.

[3]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الأردن، أيقون للخدمات المطبعية، 2002، ص101.

المتوقع، ما يحفز رجال العمال على تفجير طاقاتهم الإبداعية الكامنة ويدفعهم إلى البحث عن التحسين والتجديد عن طريق اشتداد المنافسة، وهو ما يحول الاقتصاد القومي إلى كتلة ديناميكية تندفع إلى التطور والنمو بقوة الدفع الذاتية القائمة على المبادرة والمخاطرة والمنافسة، ومن هنا تتحقق معدلات أداء عالية للاقتصاد القومي تعود بالفائدة على الجميع من تقديم خدمات وسلع ذات جودة عالية ومنه تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وتعتمد التنمية على إيجاد فرص عمل تدر من الدخل ما يكفي لتحسين مستويات المعيشة بما يحقق التنمية والاستقرار، ومن هنا أدركت العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتقليص من البطالة، لتحقيق النتائج التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتسير مستويات الخدمات لهم، كما يضطلع القطاع الخاص بخلق علاقات ترابطية مع الكثير من القطاعات الاقتصادية الوطنية والمساهمة في حل جملة من المشاكل كمشكلة عجز الميزان التجاري ، وزيادة حصة المنتجات من الصادرات، دون إغفال دوره في تحريك الاقتصاد والاستثمارات الصغيرة، وذلك من خلال المزيد من الدخل والادخار والاستثمار والاستهلاك.[2]

لذا أصبح القطاع الخاص الفاعل السياسي في الحياة الاقتصادية للعديد من الدول، لذا وجب على الدولة المعاصرة أن تسعى إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى "بالحكمانية الإقتصادية"، وأن تعمل على جعل هذا القطاع مستديما بواسطة الآليات التالية :[3]

-إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة؛

-إيجاد سوق تنافسية والحفاظ عليها؛

-التأكيد على الحصول على القروض؛

-جلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية؛

-تقوية دولة القانون؛

---

[1] المرجع نفسه، ص102.

[2] عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص 15.

[3] -UNDP , Governance for Sustainable Development , op-cit , p13.

-تقديم الحوافز لتنمية الوارد البشرية؛

-حماية البيئة والموارد الطبيعية.

وعليه فإن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والسوق، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتها وفي توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات التنمية بالشراكة مع الدولة والمجتمع المدني،كما يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات وهذا لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات.[1]

غير أن القطاع الخاص يواجه –رغم طابعه الربحي- بعض الصعوبات التي تمنعه أو لا تسمح له بأداء دوره الاجتماعي، فطبيعة البناء المؤسسي والتنظيمي للمجال الاقتصادي بصورة عامة قد يحول دون توفير الظروف المناسبة التي تتيح له استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، خاصة في ظل انتشار الفساد، التهريب، الغش والتقليد التجاري، إضافة إلى أن القطاع الخاص في معظم الدول النامية هو قطاع هش، يعتمد في حركيته على إنفاق الدولة من خلال الميزانية العامة، ما يعرضه في كثير من الأحيان إلى الآثار السلبية الناتجة عن الركود الاقتصادي.

لذا فعلى الدولة أن تشجع تطوير القطاع الخاص، وأن تعمل على دعم المشاريع الخاصة لتصبح أكثر شفافية وتنافسية على مستوى الأسواق العالمية خاصة في ظل العولمة، كما عليها أن تلعب دور المنسق (Coordinateur)، والمنظم (Régulateur) وذلك استجابة للتحول الذي شهده النظام العالمي.

2-3- المجتمع المدني

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية، حيث لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات، ...، ويعرف المجتمع المدني بأنه"المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي،مثل الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، مثل النقابات العمالية،ومنها

[1]- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة : دار قباء للطباعة، 2000، ص13.

أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، ومنها أغراض للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية" .[1]

ومفهوم المجتمع المدني يقوم على جملة من الخصائص الأساسية والتي تتمثل في:[2]

-فكرة التطوعية (أي قائم على أساس المشاركة الطوعية)؛

-فكرة المؤسسية (أي أن يكون لا هيكل رسمي وتهدف إلى البقاء) ؛

-فكرة الاستقلالية (أي ذاتية التسيير) ؛

-الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية،...)؛

-غير هادفة للربح؛

-ليست لها علاقة هيكلية مؤسسية مع الحكومة، و إن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية من طرفها؛

-لا تباشر نشاطا سياسيا رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن القضايا السياسية وخاصة في التأثير على السياسيات العامة.

ويعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يمتد ويربط بين الأفراد والدولة، فهو يشكل قنوات اتصال تسمح بمشاركة الأفراد سوءا فرديا أو جماعيا في مختلف الأنشطة وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة، كما أنه يعبر عن حرية الأفراد والجماعات، كحرية التعبير عن التطلعات الفكرية، وحق الحصول على الموارد العامة ، وحرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع. لذلك فهو يؤمن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص، مما يساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية: [3]

[1] متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت. ص.26.

[2] ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة الأحزاب السياسية، مجلة الفكر، العدد الثالث، ص.112.

[3] متروك الفالح، مرجع سابق. ص30.

-التأثير على السياسات العامة من خلال المشاركة في الشأن العام؛

-مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق الرضي الوطني؛

-تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛

-العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة؛

-تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر ومساءلة القيادات.

وحتى يصبح المجتمع المدني مساهما وفعالا، لا بد من إيجاد وترسيخ ثقافة الديمقراطية كسلوك ثم كنظام، وذلك من خلال وضع خطط لنشر ثقافة مدنية تلتزم بها جميع أطراف المجتمع من فاعلين وصانعي القرار ومواطنين، لأن وجود ثقافة الديمقراطية يسمح بانتشار قيم الحوار، التسامح، احترام الرأي الآخر، وحل الخلافات بطرق سلمية، وعليه فإن فعالية منظمات المجتمع المدني ترتكز على قدرات بيئية تحفيزية سواء مادية أو معنوية لتحقيق المشاركة الفعلية في صنع السياسات العامة.

إن نسق الحكم الراشد يتطلب التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ومن هنا تبرز علاقة تكاملية وتداخلية بين المجتمع المدني والرشادة السياسية، والتي تسمح بالقول بأنه لا يمكن أن تكون رشادة سياسية ووجود مسؤولية حقيقية ونزيهة لتسير الشؤون العامة وتنفيذ استراتيجيات التنمية وفق أسس ديمقراطية من دون توفر مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تنمية العلاقة بين الحاكم و المحكوم، وتكون الوسيلة الحارسة على التسيير الفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث يعد المجتمع المدني محفزا للتغير السياسي، وعامل مباشر لتحقيق الانسجام الاجتماعي. [1] ولا يمكن أن تكون مؤسسات المجتمع المدني فعالة وكفأة إلا إذا كانت مهامها موضحة بشكل دقيق، والتي نعرضها في الجدول رقم (3.2).

[1]- نادر فرجاني،مرجع سابق، ص 24.

الجدول رقم (3.2) :أدوار منظمات المجتمع المدني

المتغير	دور منظمات المجتمع المدني
الدور السياسي	– تعزيز المشاركة السياسية؛ –نشر الثقافة السياسية؛ –مراقبة النظام السياسي؛ –التأثير في السياسات العامة .
الدور الاقتصادي	– المشاركة في التنمية الاقتصادية؛ –تعزيز التوجه نحو الخوصصة؛ –مكافحة الفساد . _ –مكافحة الفساد.

المصدر: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة : دار قباء للطباعة، 2000 ، ص 56.

المبحث الثالث: علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية

أثبت الواقع أن النمو وارتفاع مستوى الدخل لم ينعكس عل تحسين نوعية الحياة، مما يدل على فشل فكرة أن النمو سيرافقه تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين. فظهر بذلك مفهوم الحكم الراشد بوصفه الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية.

3-1- غياب الحكم الراشد سبب فشل النتائج التنموية

إن ما يلاحظ في الكثير من الدول التي تتمتع بأموال هائلة أنه وعلى الرغم من التوسع الكبير في سياسات وبرامج ومشروعات هادفة إلى حل مشاكل عامة، وعلى الرغم من الاعتماد المالية الطائلة التي تكون قد خصصت لهذه الأغراض، إلا أن العديد من المشاكل لم تحل، بل قد تكون زادت تعقيدا وهذا راجع لعدم كفاءة الحكومة وبرامجها التنفيذية والإسراف وهدر المال العام. ويهدر المال العام بفعل العديد من الأمور أهمها:[1]

- المغالاة في طلب المال العام من قبل الوحدات الحكومية؛
- تخصيص جزء من المال العام دون توزيعه على أوجه إنفاق معينة؛
- ضعف دراسات جدوى طلب المال العام.

وقد ترتب على هذا شعور عام بالإحباط لعدم قدرة الحكومات على حل المشاكل العامة والاستجابة لمطالب المجتمع، وهذا ما أنشأ الحاجة إلى استخدام أساليب للرقابة على استخدام المال العام من خلال تطبيق آليات الحكم الراشد.

3-2- أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية

يقول دانيال كوفمان "D.KAUFMANN": " الحكم الجيد هو المفتاح ...ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود".[2]

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، ضوابط حماية الممال العام لأغراض الحد من الفساد المالي والإداري، بحوث وأوراق عمل الندوات التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول: "مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي"، 2008، ص.210.

[2] يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة في إطار" المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي"، تحت عنوان" :النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، من 19 إلى 21 ديسمبر، 2011، الدوحة، قطر، ص7.

تظهر البحوث بشكل عام أن بإمكان البلدان أن تحقق أرباحا تنموية أكبر عند تحسين الحكم فيها.

يمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:[1]

- يساهم في زيادة الدخل الفردي للسكان بثلاثة مرات تقريبا في المدى الطويل، يخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من 15% إلى 25%.

- مهم أيضا في مجال تنافسية البلد وتوزيع المداخيل: حيث تشير البحوث إلى أن الفساد هو ضريبة كبرى تفرض على المستثمرين الأجانب، وفي العديد من البلدان النامية، يمثل الفساد ضريبة تنازلية على الأسر أيضا، حيث تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصة غير متوازية من مداخيلها في شكل رشاوي للوصول إلى الخدمات العامة (مقارنة بالمجموعات ذات الدخل الأعلى) وغالبا ما تحصل على نفاذ أقل إلى هذه الخدمات بسبب الفساد.

- يساهم في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو: يبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبيا يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4% في معدل النمو و 0.27% في معدل الاستثمار.

[1] المرجع نفسه، ص8.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.
- تتمثل آليات الحكم الراشد في: لشفافية؛ تدعيم آليات الرقابة والمساءلة وإرساء دولة القانون؛ المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع في صياغة الخطط التنموية؛ التحسين من كفاءة وفعالية الدولة.
- تتمثل عناصر الحكم الراشد في: الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص.
- فشل السياسات التنموية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية متعلق بسلامة الحكم ونزاهته. حيث أثبتت مفارقة الوفرة (أموال طائلة ونتائج ضعيفة) في العديد من البلدان الغنية، أن الأزمة ليست في عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، بل إنها أزمة حكم. وأن الحكم الراشد هو الحلقة المفقودة في عملية التنمية البشرية.

ولمعرفة مدى تأثر مؤشرات التنمية البشرية بالحكم الراشد، خصصنا الفصل الثالث لدراسة "أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر".

الفصل الثالث:

أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر

نحاول من خلال هذا الفصل تحليل واقع الحكم الراشد والتنمية البشرية في الجزائر من خلال دراسة وقياس مؤشرات الحكم الراشد ومؤشر الفساد وفضلا عن قياس وتحليل مؤشرات دليل التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالجنس ومؤشر الفقر البشري في الجزائر. كما سنعمل على تبيان أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000- 20014.

لتحقيق هذه الأهداف قسمنا الفصل الثالث إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: واقع التنمية البشرية في الجزائر**
- **المبحث الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر**
- **المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**

المبحث الأول: واقع التنمية البشرية في الجزائر

اهتمت السلطات الجزائرية بالتنمية البشرية وخصصت مما انعكس إيجابا على مؤشراتها.

1-1- تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر ضمن البلدان المتوسطة من حيث التنمية البشرية، كما يقر البرنامج على تحقيق الجزائر تطورات هامة في هذا الخصوص. وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (1.3) والشكل رقم(1.3).

الجدول رقم (1.3): تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH) خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	نسبة التمدرس	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
2000	0.697	0.66	0.69	0.74
2001	0.697	0.74	0.69	0.66
2002	0.704	0.74	0,69	0,68
2003	0.722	0.77	0.71	0.69
2004	0.728	0.77	0.71	0.70
2005	0.733	0.778	0.711	0.711
2006	0.760	0.845	0.715	0.719
2007	0.768	0.845	0.730	0.728
2008	0.779	0.845	0.746	0.747
2009	0.754	0.722	0.736	–
2010	0.677	0.729	0.728	0.832
2011	0.698	0.731	0.736	0.765
2012	0.713	0.734	0.736	0.741
2013	0.717	0.710	0.740	1.25
2014	0.736	–	–	–

Source: PNUD : «Rapports Mondiaux sur le Développement Humain, 2000, 2001, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005 et 2009 et 2010,2011,2013,2014,2015». Documents internet disponibles sur le site: www.undp.org (consultés le 22/02/2016) + C.N.E.S-PNUD :«Rapport National sur le DéveloppementHumain », 2008, P.18.

الشكل رقم (1.3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

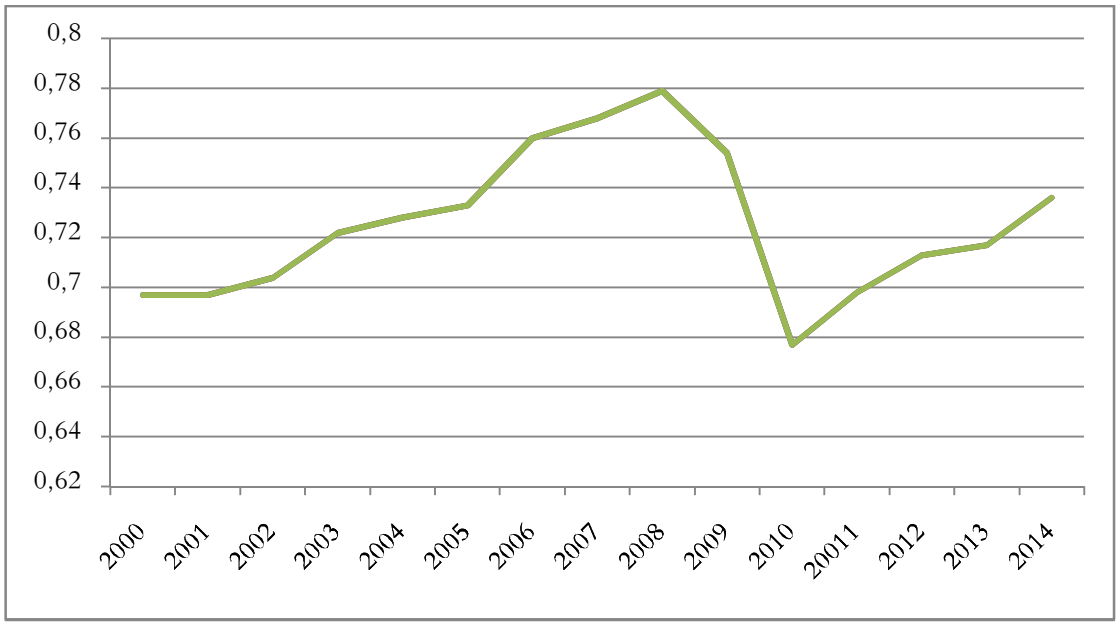

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1.3).

يتضح من خلال المنحنى التطور الإيجابي لمؤشر التنمية البشرية خلال فترة الدراسة (2000-2014) حيث ارتفع هذا المؤشر من 0.697 سنة 2000 إلى 0.736 سنة 2014 ، نتيجة ارتفاع الدخل القومي الخام من 0.74 عام 2000 الى 1.25 سنة 2013 بما يقارب 1% ، وكذلك تزايد نسب التعليم من 0.66 سنة 2000 الى غاية 0.740 عام 2013 ، وأشارت تقارير البرنامج إلى التزايد الايجابي الملحوظ في مؤشر الصحة من 0.66 عام 2000 الى 0.710 عام 2013 ، وهذا التطور يضاهي حاليا مستوى البلدان التي تعرف تنمية بشرية مرتفعة بما في ذلك البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي و حسب هذه الوثيقة فان الأمر يسمح بتأكيد وجود تقدم هام يعتبر مؤشرا يمهد للارتقاء إلى مصاف المجتمعات البارزة فيما يخص التنمية البشرية. وسجلت الهيئة الاستشارية للبرنامج إن ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد والذي عرف تطورا مستمرا مقارنتا بتراجع معتبر في مؤشر الفقر البشري، يبين جليا تحسن المستوى المعيشي للفرد . يوضح الشكل رقم (2.3) تطور المؤشرات الجزئية لمؤشر التنمية البشرية.

الشكل رقم (2.3): تطور المؤشرات الجزئية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر

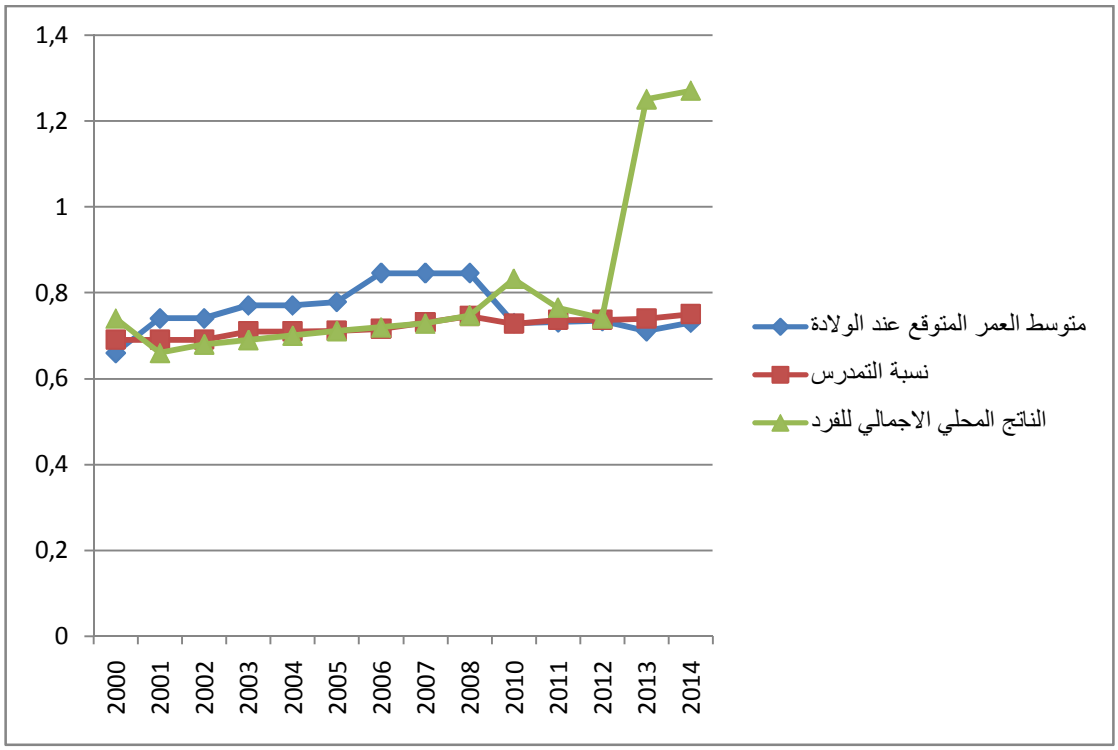

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1.3).

رغم التطور الايجابي للمؤشرات الجزئية لمؤشر التنمية البشرية لا بد أن نشير إلى وجود تضارب كبير حول مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الإنمائي للتنمية والتي كانت ترفضها السلطات الجزائرية دائما، وبين مؤشرات تقرير الجزائر حول تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وإحصائيات البنك الدولي.

1-2- تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011 :

يعد الفقر سببا ودافعا للعديد من المشاكل والثورات الاجتماعية والاضطرابات السياسية التي تهدد استقرار الجزائر، وتعكس الاضطرابات الكبرى في جميع المجالات واستياء الكثير من ظروف العمل ومن سوء المعيشة، وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما متزايدا لمكافحة الفقر من خلال برامج تنموية واعتماد إستراتيجية لمكافحة الفقر تتمحور حول نشاطات التضامن الوطني والشبكة الاجتماعية وبرامج

المساعدة على التشغيل.[1] نتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر البشري تحسنا كما يوضحه الجدول رقم (2.3) والشكل رقم (2.3).

الجدول رقم (2.3): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	22.98	22.60	21.90	21.30	18.15	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69

Source : PNUD, Rapports mondiaux sur le développement humain2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 20052008.et20011 ،Documents internet disponible sur le site : www.undp.org (consultés le 10/04/2016).

CNES-PNUD: « Rapport national sur le développement humain, Algérie, 2006,2008, 2015 ».

Documents internet disponibles sur le site: www.dz.undp.org (consultés le 10/04/2016).

الشكل رقم (3.3): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

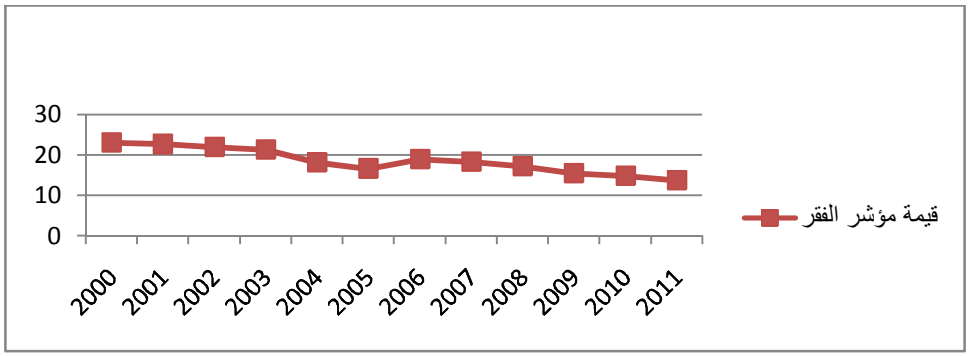

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2.3).

يوضح الشكل أن مؤشر الفقر البشري سجلا انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2000-2011. حيث انخفضت نسبته من 22.98 عام 2000 الى 16.66 عام 2005 ثم ارتفع سنة 2006 حيث قدر بـ 18.95 نتيجة تقليص الإنفاق الحكومي على الجانب الاجتماعي في هذه السنة التي شهدت بداية التسديد المسبق للمديونية الخارجية. ليواصل المؤشر تراجعه حتى 13.69 عام 2011 ، الأمر الذي يفسر نجاح الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة نسبيا، حيث تعتبر هذه النتائج غير مرضية عند مقارنتها بالأموال الضخمة المخصصة لمكافحة الفقر و تحسين المستوى المعيشي للفرد.

[1] ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، ص.121.

من جهة أخرى نلاحظ وجود تضارب كبير في الإحصاءات المتعلقة بهذا المؤشر. ففي الوقت الذي يؤكد فيه التقرير الصادر عن الحكومة الجزائرية حول أهداف الألفية الإنمائية في 2005.[2] أن نسبة السكان الذين يحصلون على اقل من 1 دولار في اليوم قد انخفض من 1.9% سنة 1989 إلى 0.8%سنة 2000، أي انخفاض إلى النصف وهو ما يدل على تحقيق هدف تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم قد تحقق سنة 2000. كما أكد نفس التقرير أن نسبة السكان الذين يحصلون على اقل من 1.5 دولار في اليوم قد انخفض من 3.1% سنة 2000 إلى 1.6% سنة 2004 وهو ما يدل أيضا على تحقيق الهدف.[3] نجد أن التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان في 2010، يؤكد أنه يوجد 7% من السكان الذين يعيشون تحت العتبة الدولية للفقر (1.25) دولار في اليوم حسب إحصاءات 2005.[4]

1-3-تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس خلال الفترة 2000-2014

يقيس هذا المؤشر درجة التمييز بين الجنسين في المؤشرات الثلاث التي يغطيها مؤشر التنمية البشرية. ما يبينه الجدول رقم (**3.3**).

الجدول رقم (3.3): تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	-	-	0.697	-	0.753	0.731	0.725	0.732	0.745	0.715	0.794	0.712	0.791	0.843	0.837

Source: CNES-PNUD [2006] : « Rapport National sur le Développement Humain Algérie »,P.41. CNES-PNUD [2008] : « Rapport National sur le Développement humain Algérie », P.37.et CNES-PNUD2009,2010,2011,2013,2014.

Documents internet disponibles sur le site: www.dz.undp.org (consultés le 04/05/2016).

[2]Gouvernement Algérien[2005]: «Rapport national sur les objectifs de millénaire pour le développement», Algérie, P18.Document internet disponible sur le site: www.dz.undp.org (consulté le 07/02/2016).

[3]تقرير حول تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الجزائر، 2005، ص.185.

[4]الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجزائر: سوء المعيشة ، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.، ص.8.

الشكل رقم (4.3): تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس

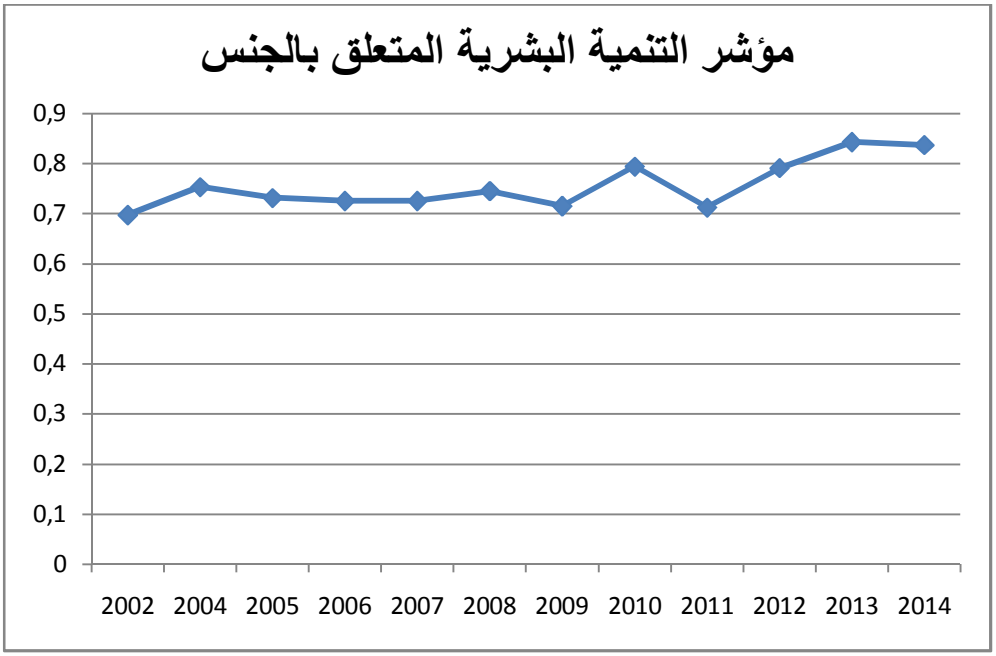

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3.3).

من خلال معطيات الجدول رقم (3.3) نلاحظ انخفاض التقارب بين الجنسين فيما يتعلق بتوزيع الدخل و نسب التمدرس والصحة ، هذا ما يفسر التطور الايجابي لهذا المؤشر حيث ارتفعت نسبه من 0.697 سنة 2000 إلى 0.837 سنة 2014 ، وهذا راجع إلى التحول الاجتماعي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة، حيث أعطت حرية اكبر للمرأة في مختلف الميادين لاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فأصبحت المرأة تساهم في النشاط الاقتصادي وتحتل مناصب عليا سياسيا، تجسد ذلك من خلال الجمعيات النسوية والمنظمات الدولية وكل هذا من اجل تحسين وضع المرأة وإدماجها في سيرورة التطور ليصبح دورها فعالا.

المبحث الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر

اهتمت السلطات الجزائرية بترسيخ مبادئ الحكم الراشد، لمحاربة مختلف مظاهر الفساد وضمان كفاءة الإنفاق العام. سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم التطور الحاصل في مسار ترسيخ مبادئ الحكم الراشد في الجزائر.

2-1- تطور مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي في الجزائر

يعتمد قياس مؤشر الحكم الراشد في الجزائر عل ستة مؤشرات جزئية وهي مبينة في الجدول رقم (4.3) .

الجدول رقم (4.3): الجزائر ومؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي

المؤشر / السنة	حرية الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	جودة التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد
2000	-1.25	-1.76	-0.93	-0.76	-1.09	-0.75
2002	-1.02	-1.73	-0.63	-0.67	-0,72	-0.73
2003	-1.05	-1.77	-0.60	-0.57	-0.67	-0.56
2004	-0.79	-1.43	-0.45	-0.59	-0.66	-0.50
2005	-0.74	-1.13	-0.35	-0.56	-0.70	-0.44
2006	-0.96	-1.02	-0.45	-0.66	-0.61	-0.43
2007	-1.00	-1.12	-0.53	-0.66	-0.68	-0.43
2008	-1.05	-1.15	-0.50	-0.79	-0.70	-0.44

تتراوح قيمة المؤشر بين (2.5- و2.5)، كلما اقتربت من -2.5 دل ذلك على غياب الحكم الراشد.

source: Daniel Kaufmann, AartKraay, Massimo Mastruzzi , governancematters VII, policy working paper 4654, 2008.Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org . (Consulté le 15/01/2016).

يصنف البنك الدولي الجزائر ضمن الخانة البرتقالية أي الدرجة المتوسطة ، وفقا للنموذج المعروف بتسمية " Daniel Kaufmann,AartKraay, Massimo Mastruzzi" والمكون من ستة أبعاد ، ويوضح الجدول أن كل مؤشرات الحكم الراشد بالنسبة للجزائر سالبة، ورغم أن البنك الدولي يؤكد أن هناك تحسنا في نمط الحكم في الجزائر، حيث ارتفعت نسبه من (-1.25) سنة 2000 إلى (-1.05) سنة 2008 ، إلا أن هذا التحسن ضعيف جدا، هذا ما يفسر غياب وعدم تطبيق مبادئ الحكم

الراشد في الجزائر لتبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق معدلات مقبولة فيما يتعلق بالحكم الراشد. كما يوضح الشكل رقم (5.3).

الشكل رقم (5.3): الجزائر ومؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي

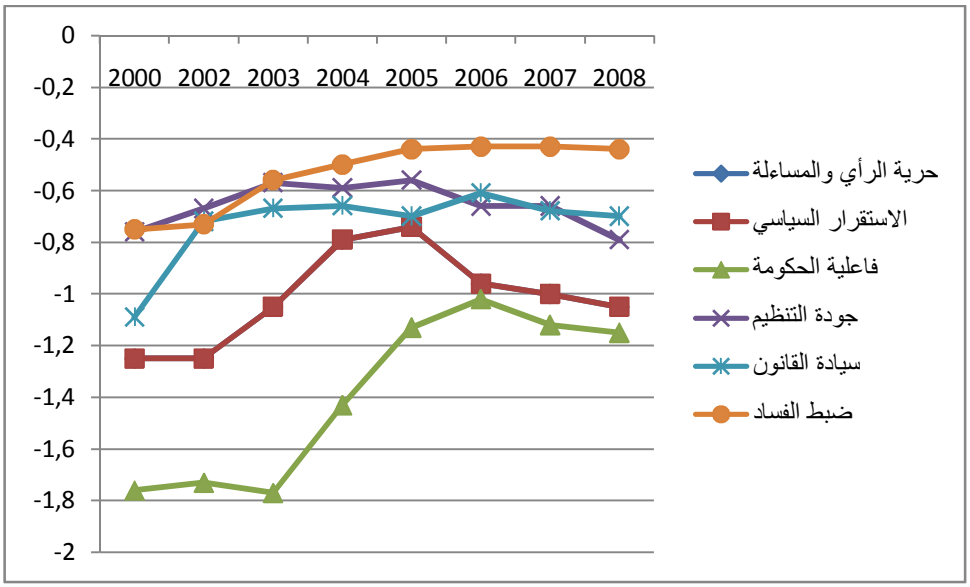

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4.3).

2-1- تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فالجزائر تحتل مراتب متدنية بحصولها على أقل من 3 نقاط من 10 خلال فترة زمنية طويلة. يوضح الجدول رقم (5.3).

الجدول رقم(5.3): الجزائر ومؤشر الفساد (CPI) خلال الفترة 2000– 2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Cpi	2,6	2,6	2,6	2,6	2,7	2,8	3,1	3,0	3,2	2,8	2,9	2,9	3,4	3,6	3,6

Source: Transparency international, Corruption perception index , 2014. Document internet disponible sur le site:www.transparency.org (Consulté le 16/05/2016).

منذ سنة 2003 والجزائر تحقق نفس النتائج 3 نقاط من 10، وهو ما تعتبره منظمة الشفافية الدولية مرادفا لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة.

حصلت الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنتي 2010 و2011 على 2.9 نقطة من 10، وارتفعت النسبة لتصل بعض ذلك إلى 3.4 سنة 2012 و3.6 في كل من 2013- 2014 . هذا ما يفسر انتشار الفساد بأنواعه في المجتمع ومؤسسات الحكومة ويثبت فشل الدولة في إرساء مبادئ الحكم الراشد رغم الجهود المبذولة لتحقيق ذلك. يوضح الشكل رقم (6.3) تكور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر.

الشكل رقم (6.3): الجزائر ومؤشر الفساد (CPI)

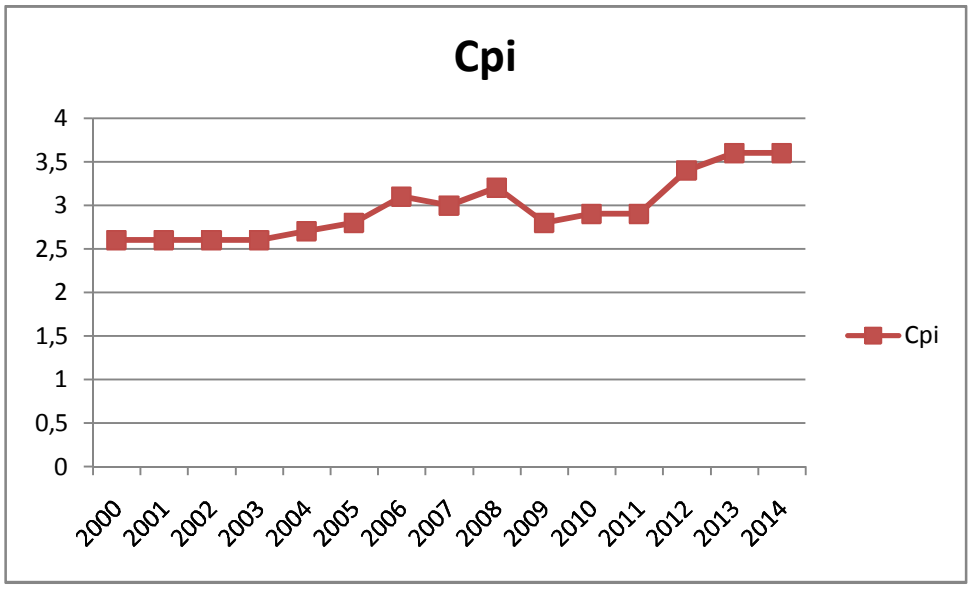

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5.3).

إن المستوى الذي تسجله الجزائر وفق مؤشر الفساد لا يعكس مصادقة الحكومة الجزائرية على اتفاقية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لمكافحة الرشوة، من جهة أخرى فان السلطات الجزائرية وضعت العديد من القوانين وتبنت العديد من التشريعات للحد من ظاهرة الفساد والرشوة.[5] غير أن هذه القوانين لا ترقى إلى مستوى الرهانات التي تواجهها، فمثلا بالنسبة للقانون 06-01 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 21 محرم عام 1427 الموافق لـ20 فيفري 2006، الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، فالمادة 4 من هذا القانون والتي تلزم الموظفين العموميين بالتصريح بممتلكاتهم، لا تقترن بأية عقوبة للحالات التي لا تطبق فيها. كما أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي أنشئت قانونيا بموجب المادة 17 من القانون 06-01 لم يتم تأسيسها فعلا إلى حد الآن.

[5]- قانون رقم 06-01- 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وهناك من يرى أن السبب في تفشي الفساد والرشوة هي الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة وسوء توزيعها واستغلالها .[6]

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

- **متغيرات الدراسة**: ونوضح هذه المتغيرات فيما يلي :
- **المتغير التابع**: يتمثل في مؤشر التنمية البشرية HDI الموضح في الجدول رقم (1.3).
- **المتغير المفسر**: يتمثل في: مؤشر الفساد الموضح في الجدول رقم (5.3).

3-1- رسم لوحة الانتشار

من خلال رسم لوحة الانتشار: يتبين لنا من الرسم وجود علاقة خطية بين كل من المتغير المفسر والمتغير التابع.

[6] ،موسى بودهان، مرجع سابق،ص188.

الشكل رقم (7.3): لوحة الانتشار

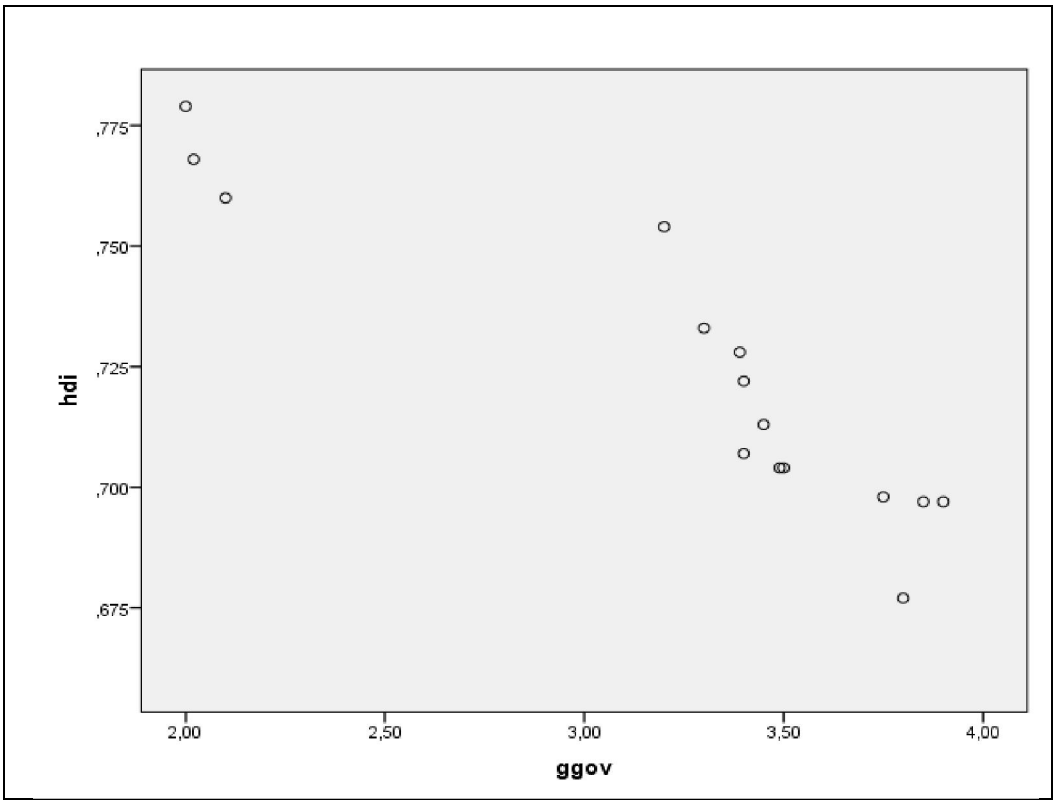

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال رسم لوحة الانتشار: يتبين لنا تشكل سحابة من النقاط غير متباعدة عن بعضها البعض، حيث تمثل خطا مستقيما ذي اتجاه واحد ويؤكد بان العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر علاقة خطية سالبة.

3-2- معامل الارتباط:

الجدول رقم (6.3): حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع و المتغير المستقل

		HDI	cpi
HDI	معامل الارتباط بيرسون	1	-0,915**
	Sig. (2-tailed)		0,000
	N	15	15
cpi	معامل الارتباط بيرسون	-0,915**	1
	Sig. (2-tailed)	0,000	
	N	15	15
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح لنا من خلال جدول أن معاملات الارتباط بيرسون بين **المتغير التابع والمتغير المستقل** دالة إحصائيا حيث :قيمة الخطأ Sig (2-tailed) بلغت 0.00 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.01 .

3-3- ايجاد معادلة الانحدار البسيط

01- تحديد معادلة الانحدار بين المتغير التابع (d) متغيرالمستقل :(c)

$$HDI = a + b_1 (cpi) + ei$$

حيث :

HDI : مؤشر التنمية البشرية،

cpi: مؤشر الفساد؛

a: ثابت ؛

b : معامل الانحدار؛

ei : الخطأ العشوائي .

اختبار صلاحية النموذج:

الجدول رقم (7.3): نتائج صلاحية نموذج الدراسة

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معنوية الكلية للنموذج		القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية (لمعاملات الانحدار)			
				قيمة F	SIG	R	R^2		B	T	Sig
الانحدار	0,011	1	0,011	66,439	0,000	0,915	0,836	(Constant)	0,860	50,17	0,000
الخطأ	0,002	13	0,000					cpi	-0,042	-8,151	0,000
الكلي	0,013	14									

قيمة F المجدولة : 4.67 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1 ، 13)

حيث درجة الحرية = (عدد المتغيرات -1)= 2-1 =1 ، عدد العينة (N)- عدد المتغيرات= 15 -2 = 13

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss.

- التعليق على النتائج الجدول والحكم على نموذج الانحدار البسيط:

1. القدرة التفسيرية للنموذج:

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد R^2 وبالرجوع إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التفسير ($\mathbf{R^2}$) ومعامل الارتباط (**R**) نجد وان معامل التحديد بلغ R^2= **0,836** وهذا يعني أن المتغير المستقل (**cpi**) يفسر **83.60** % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (**HDI**) والباقي 16.40 % راجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

2. المعنوية الكلية للنموذج :

الفرضية الصفرية :H0 : نموذج الانحدار البسيط غير معنوي ؛

الفرضية البديلة :H1 : نموذج الانحدار البسيط معنوي .

قاعدة الرفض والقبول : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1أو إذا كانت قيمة ' F' المحسوبة اكبر من قيمة ' F' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1 ، 13) فإننا نرفض H_0 ونقبلH_1.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد وأيضا قيمة احتمال الخطأ SIG تساوي 0.00 وهي اقل من 0.05 وأيضا قيمة F المحسوبة: **66,439** اكبر من قيمة F المجدولة : 4.67 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1 ، 13).

إذن نستنتج:

نرفض الفرضية الصفرية H0 القائلة أن النموذج غير معنوي ونقبل الفرضية البديلةH1 القائلة بان النموذج الانحدار معنوي.

3. المعنوية الجزئية للنموذج (اختبار معنوية المعاملات الانحدار)

أ – اختبار معنوية a حيث : a = 0,860

الفرضية الصفرية :H0 : الثابت a لنموذج الانحدار غير معنوي

الفرضية البديلة :H1 : الثابت a لنموذج الانحدار معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد قيمة احتمال الخطأ SIG لقيمة a بلغت sig=0.000 وهي **اقل** من 0.05 .

إذن نستنتج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بان المقدر الثابت لنموذج الانحدار معنوي.

ب– بالنسبة اختبار معنوية b حيث: b = -0,042

الفرضية الصفرية :H0 : معامل b للانحدار غير معنوي ;

الفرضية البديلة :H1 : معامل b للانحدار معنوي.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة احتمال الخطأ SIG لـ b تساوي 0.000 وهي **اقل** من 0.05 .

إذن نستنتج: نرفض الفرضية الصفريةH_0 القائلة أن معامل b للانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 بان معامل b الانحدار معنوي.

إذن نموذج الدراسة معنوي وهو وفق المعادلة التالية:

$$HDI = 0,860 + (-0,042)\ (cpi) + ei$$

هذا يعني انه كلما ارتفع مؤشر الفساد كلما انخفض مؤشر التنمية البشرية.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- حققت الجزائر انجازات هامة فيما يتعلق بالتنمية البشرية، يظهر ذلك من خلال التطور الايجابي لمؤشر التنمية البشرية ومؤشراته الجزئية.
- تراجعت نسب الفقر البشري لكن بنسب قليلة جدا لا ترقى إلى المبالغ الضخمة المنفقة.
- حققت الجزائر تقدما إيجابيا في مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالجنس حيث انخفضت نسب التفاوت بين الجنسين نتيجة إعطاء حرية أكبر للمرأة في السنوات الأخيرة في كل المجالات.
- رغم التحسن الطفيف لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر إلى أنها تبقى سالبة رغم كل الجهود المبذولة لتكريس ذلك.
- من خلال الدراسة القياسية لأثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر توصلنا إلى وجود ارتباط قوي بين مؤشر الفساد ومؤشر التنمية البشرية، مع وجود علاقة سالبة تدل على أن ارتفاع مؤشر الفساد أدى إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية .

خاتمة

يشكل إرساء مبادئ الحكم الراشد مطلبا أساسيا لحكومات الدول خاصة النامية منها، لما يوفره من فرصة مثمر تحقق مكاسب جمة على مستوى التنمية البشرية، كونه يساعد على الاستخدام الفاعل للموارد المالية وحسن استغلالها، عن طريق محاربة الفساد بكل أشكاله وأنواعه، وتعززه لقيم الشفافية والمساءلة والرقابة في إدارة الأموال العامة، وإتاحته الفرصة للأطراف الفاعلة في المجتمع للمساهمة الجادة في تحقيق الرشادة وحسن تدبير المال العام بما يساعد على تحقيق أهداف وأولويات السياسات العامة لهذه الدول.

كما أن لسياسة الحكم الراشد دور فاعل ومحور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى رأسها التخفيف من الفقر، خاصة بعدما انتقل الفقر من مفهومه التقليدي المبني على الدخل، إلى المفهوم المعاصر متعدد الأبعاد والذي لا يعني فقط مجرد الحاجة لتحقيق الرغبات المادية، بل أصبح له أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى سياسية وسيكولوجي، من منطلق أن الحكم الراشد أساسه مشاركة الأفراد بما فيهم الفقراء في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وتلبي أولوياتهم، وتعزز تمكينهم وفرصهم في الحياة الكريمة، كما تسمح الإدارة الجيدة للحكم باتخاذ الحكومات لسياسات مناصرة للفقراء مبنية على الإدارة السليمة والاستخدام العقلاني لموارد الدولة بما يضمن تلبية حاجيات الفقراء وسماع أصواتهم.

سعت الجزائر لتبني سياسة الحكم الراشد في إطار المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا " النيباد"، كما اشتركت في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء وضمن هذا الطرح أطلقت عدة برامج إصلاحية كمحاولة منها لتجسيد أهداف النيباد المختلفة ومنها الإدارة الاقتصادية السليمة القائمة على إدارة جيدة للمالية العامة وتعزيز المساءلة والنزاهة وكفاءة النظم النقدية والمالية، وشفافية الموازنة، ومحاربة الفساد، وكذا تعبئة الموارد المحلية لأجل تحقيق التنمية البشرية الهادفة إلى الحد من الفقر، كما أطلقت مشاريع تنموية ضخمة في إطار لحكم الاقتصادي الرشيد، هادفة من ورائها لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق التنمية البشرية ، وقد تزامن هذا مع جهود الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجدية.

صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر ضمن البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية هامة على أساس عدة مقاييس اجتماعية واقتصادية تشكل مؤشر التنمية البشرية ففي تقرير لها سنة 2014 أشارت إلى التقدم المسجل في الجوانب الخاصة بالتنمية البشرية في الجزائر وثمن المستوى المتوسط لهذا المؤشر الذي تم

بلوغه في ثلاثة جوانب الصحة، التعليم، المستوى المعيشي اللائق، بعد الجهود المبذولة والموارد المالية الكبيرة التي أنفقتها الحكومة من أجل ذلك، رغم هذا تبقى مؤشرات الفقر بعيدة عن المستوى المطلوب إذ تناقصت بمعدلات ضئيلة في الفترة الأخيرة الأمر الذي يفسر انتشار الفساد والرشوة، نتيجة غياب الشفافية والمسائلة والمشاركة وحكم القانون الذي يوفر التسيير الجيد للموارد المالية.

بعد تتبعنا لمؤشرات التنمية البشرية والحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي.

-نتائج الدراسة

– بالنسبة للتنمية البشرية

– تمكنت الجزائر من تحقيق مؤشرات تنمية بشرية ايجابية خلال فترة الدراسة؛

– تمكنت الجزائر من تخفيض الفقر البشري خلال الفترة محل الدراسة؛

– تمكنت الجزائر من تخفيض نسب التفاوت بين الجنسين.

رغم هذه النتائج تبقى الجزائر تحتل مراتب متوسطة من حيث التنمية البشرية لعدة سنوات وفق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن النتائج رغم تطورها الايجابي لكنها لا ترقى إلى مستوى الإمكانيات المالية للدولة ولا إلى مستوى المبالغ المخصصة للتنمية البشرية التي تعتز بها السلطات الجزائرية مع كل تصريح.

– بالنسبة للحكم الراشد

– حسب إحصائيات البنك الدولي، كل مؤشرات الحكم الراشد سالبة في الجزائر، ورغم مصادقة الدولة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات لترسيخ مبادئ الحكم الراشد فان مؤشراته لم تعرف تحسنا ملحوظا.

– حسب منظمة الشفافية الدولية، تشهد الجزائر انتشارا كبيرا للفساد في دواليب السلطة ومؤسساتها، وقد ارتفع المؤشر بارتفاع مداخيل الدولة النفطية، الأمر الذي فتح المجال أمام انتشار الفساد بشكل واسع.

– بالنسبة للدراسة القياسية

– وجود ارتباط كبير بين مؤشر الفساد الذي يعكس غياب الحكم الراشد ومؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؛

– وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث كلما ارتفع مؤشر الفساد كلما انخفض مؤشر التنمية البشرية.

الإجابة على الفرضيات

- عرفت مؤشرات التنمية البشرية تطورا ايجابيا خلال فترة 2000-2014 رغم عدم تناسب النتائج مع الوفرة المالية التي شهدتها البلاد؛
- سجلت الجزائر نتائج ضعيفة فيما يتعلق بالحكم الراشد، حيث أن مؤشراته كانت سالبة طيلة فترة الدراسة، فضلا عن انتشار الفساد بشكل كبير؛
- أثر ضعف تطبيق مبادئ الحكم الراشد في الجزائر سلبا على تحقيق مؤشرات جيدة للتنمية البشرية.

– التوصيات

- لتحقيق التنمية البشرية الحقيقية لا بد من إرساء مبادئ الحكم الراشد؛
- إرساء مبادئ الحكم الراشد يكون من خلال تطبيق مبدأ الشفافية حول إيرادات الدولة ونفقاتها، وكذا تعزيز الرقابة والمساءلة؛
- التقييم الدوري للأداء الحكومي أمر ضروري لمقارنة المدخلات بالمخرجات؛
- إرساء الحكم الراشد لا يتحقق إلا بتقاسم الأدوار والمسؤوليات بين كل الأطراف الفاعلين، خاصة المجتمع المدني والبرلمان؛
- من الضروري توسيع صلاحيات أعضاء البرلمان في مراقبة الأداء الحكومي، مع ضرورة الاختيار الجيد لهم على أساس التمثيل الجيد للشعب وحماية حقوقه، وحتى أعضاء البرلمان لا بد أن يخضعوا للرقابة الشعبية والمساءلة في حال عدم تأدية واجبهم على النحو المطلوب.

آفاق الدراسة

بعد التطرق لحيثيات الموضوع يمكن طرح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات بحث وهي:

– أسباب غياب الحكم الراشد في الجزائر؛

– آليات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1/ ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية الانسانية(بين النظرية والواقع)،دار مناهج للنشر والتوزيع،عمان 2009 .

2-احمد مصطفى الحسيني،مدخل لتحليل السياسات العامة،الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

3- حامد عامر،التنمية البشرية في المجتماعية النامية والمتحولة، الطبعة الاولى، بيروت2004.

4-حسن العلواني، "اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد "،من كتاب مصطف كامل السيد،الحكم الرشيد والتنمية في مصر.

5-حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.

6-حسين عبد الحميد رشوان، التنمية اجتماعيا،ثقافيا، اقتصاديا ، سياسيا، اداريا، بشريا مؤسسة شباب الجامعة الاسكندري، 1998.

7-رعد سامي عبد التميمي،العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الاولى، 2008.

8-رواء زكي يونس طويل ، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي،الطبعة الاولى،دار زهري للنشر والتوزيع ،الاردن ،2010.

9-سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة : دار قباء للطباعة،2000.

10-سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية.

11-طارق السيد، علم اجتماع التنمية ،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2007.

12-عبد الحميد الزيات، **التنمية السياسية**، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

13-عبد الله عطوي، التنمية والسكان، الطبعة الاولى، دار النهظة العربية، بيروت،2004.

14-عبد النور ناجي،المدخل إلى علم السياسة،الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع،2007.

15-عبده محمد فاضل الربيعي،الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية،القاهرة : مكتبة مدبولي، 2004.

16-عثمان محمد غنيم ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها –دار الصفاء والنشر والتوزيع – عمان، الأردن.

17-فريد توفيق نصيرات، ادارة منظمات الرعاية الصحية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

18-فوزي أو صديق(2000) النظم السياسية والقانون الدستوري، جامعة البليدة، دار الكتاب الحديث.
19-فيرول هيدر(1979)، الإدارة العامة، ترجمة لقاسم قريوتي، دار فكر النشر والتوزيع الأردن.
20- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة، دار النشر والتوزيع 2009،عمان2010
نادر فرجاني،" رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية.
21-نائل عبد الحفيظ العواملة، ادارة التنمية(الاسس، النظريات، التطبيقات العملية)، الطبعةالاولى، دارزهران للنشر، الاردن،2.

2-مذكرات جامعية:

1- عثماني أنيسة، التنمية البشرية في الجزائر محاولة القياس والتحليل باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، مذكرة ماجستير،جامعة سطيف2008.

3-ملتقيات:

1-ياسين بوجدرة، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي "،الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي،الجزء 01.
2-يوسف قرشي والياس بن ساسي، التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،الملتقى الدولي، 09-10مارس 2004.

4- مجلات ودوريات:

1-الأخضر عزي و جلطي غالم ، "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: **http://www.uluminsania.com**
2-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب**، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007.
3-وصال مجيد الغراوي ،السياسات العامة:حقل معرفي جديد،بغداد : مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد،2001.

5-تقارير:

1-تقرير التنمية البشرية 2008/2007.
2-تقرير التنمية البشرية 2010.
3-تقرير التنمية البشرية .2011

4 تقرير التنمية البشرية4 201.

5- تقرير التنمية البشرية2015.

6-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002،الأردن :أيقون للخدمات المطبعية، 2002

7-Banque Mondiale, 2000 lutter centre la pauvreté, Rapport sur la développement dans le monde2000 /2001.

8-Banque Mondiale, 2000 lutter centre la pauvreté, Rapport sur la développement dans le mondein OCDE Countries , 1995 .

9-www.google.com :le rapport sur le développement humain 2010,doc de mouhssen Abou ramadan.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

.

1-OCDE ,**Governance In Transition : The New Agenda**, Paris,Public Management Reforms

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1-http://sciencesju-http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm.

2-ridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm.

3-http://www.aqlem.com/article-525. htm).

4-http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20%2025tanmiye.htm.

5-http://www.univchlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf.

6-www.hrdiscussion.com.

7-UNDP , **Governance for Sustainable Development** , op-cit .

8-UNDP **, Le Rôle de La Gouvernanc**e , op-cit .

الملاحق

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=hdi ggov

  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations			
		hdi	ggov
hdi	Pearson Correlation	1	-,915**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	15	15
ggov	Pearson Correlation	-,915**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	15	15
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT hdi
  /METHOD=ENTER ggov.
```

Regression

```
[DataSet2]
```

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ggov[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: hdi			
b. All requested variables entered.			

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,915[a]	,836	,824	,01269
a. Predictors: (Constant), ggov				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,011	1	,011	66,439	,000[b]
	Residual	,002	13	,000		
	Total	,013	14			
a. Dependent Variable: hdi						
b. Predictors: (Constant), ggov						

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,860	,017		50,175	,000
	ggov	-,042	,005	-,915	-8,151	,000
a. Dependent Variable: hdi						

ملخص:

كان الهدف من الدراسة تقييم أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-20014. قبل ذلك قمنا بتقييم واقع كل من التنمية البشرية والحكم الراشد في الجزائر. توصلنا إلى أن الجزائر حققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بتحسين مؤشرات التنمية البشرية، رغم ذلك تبقى هذه النتائج ضعيفة. بالنسبة لمؤشرات الحكم الراشد كانت كلها سالبة خلال فترة الدراسة مع انتشار الفساد بشكل كبير. توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى أن ارتفاع مؤشر الفساد أدى إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية خلال فترة الدراسة .

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، الحكم الراشد، الفساد.

Summary:

The aim of the study was to evaluate the impact of good governance on human development in Algeria during the period 2000-20014. we tried to clarify the reality of human development and good governance in Algeria. We determined that Algeria has achieved positive human development indicators, but the results were weak compared to large government spending. We concluded that the high corruption index led to a decline in the human development index during the study period.

Keywords: Human Development, Good governance, corruption.